لم ترفض حركة «حماس» فقط الشروط الإسرائيلية، التي تحملها لها الوفود لتخفيف الأزمة الإنسانية عن غزة، والتي تتضمن التوصل إلى صفقة بشأن الأسرى مقابل إعادة إعمار القطاع، بل رفعت من نسبة تحذيرها للاحتلال، عبر تصاعد عمليات إطلاق البالونات الحارقة باتجاه «غلاف غزة»

«حماس» تلوّح بالمقاومة الحدودية

السنوار يرفض الابتزاز... ووفد أمني إسرائيلي يبحث في القاهرة التهدئة وصفقة الأسرى

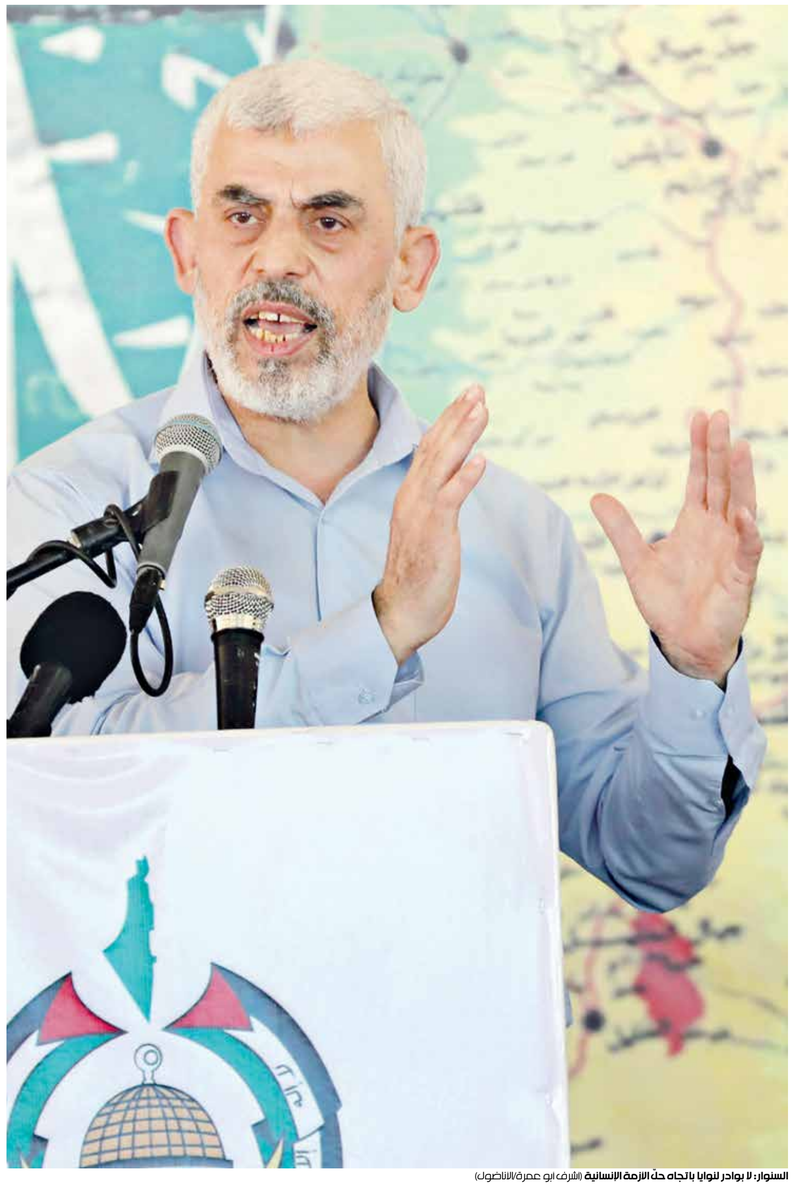
السنوار: لا بوادر لنوايا باتجاه حدّ الأزمة الإنسانية (شرف أبو عمرة/الأناضول)

القاهرة ـ **العربي الجديد**
غزة ـ **ضياء خليل**

في الوقت الذي كان فيه وفد أمني إسرائيلي رفيع المستوى يصل إلى القاهرة لبحث التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وصفقة تبادل الأسرى مع «حماس»، رفع رئيس الحركة في قطاع غزة، يحيى السنوار، من نسبة الضغوط على الاحتلال، ملمحاً إلى إعادة تفعيل خيارات المقاومة الحدودية وإطلاق البالونات الحارقة والإرباك الليلي على الحدود مع الأراضي المحتلة. في المقابل، هدد وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، خلال اجتماع كتلة «كاحول لفان» في الكنيست، أمس الإثنين، بأنّ الاحتلال «لن يسمح بتحسين الوضع الاقتصادي في غزة من دون استعادة جثتي الجنديين، والمواطنين الإسرائيليين المحتجزين في القطاع». وقال: «من دون الأبناء، غزة لن ترمم اقتصادياً». واعتبر أنّ «السلطة الفلسطينية هي عنصر اعتدال، وما حدث في غزة لن يتكرر، وإذا لم تفهم حماس ذلك فسنهتم بأن تفهم». ووصل وفد أمني إسرائيلي رفيع المستوى إلى القاهرة، أمس، لبحث مجموعة من الملفات العاجلة، الخاصة بالأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وصفقة تبادل الأسرى مع حركة «حماس». وبحسب مصادر مصرية خاصة مطلعة على الوساطة المصرية بين الاحتلال وفصائل المقاومة الفلسطينية، فإنّ الوفد يضم قيادات من مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، وجهاز «الموساد». ولفتت المصادر، في أحاديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ الوفد، الذي يقوده الرئيس السابق لشعبة التخطيط العسكرية، نمرود شيفر، جاء بعد استعجال المسؤولين المصريين للحكومة الإسرائيلية الجديدة، بقيادة نفتالي بينت، لتحريك المفاوضات المجمدة منذ الأيام الأخيرة لحكومة بنيامين نتنياهو. للشروع سريعاً في مفاوضات تثبيت وقف إطلاق النار والمضي قدما نحو تهدئة طويلة المدى، بالإضافة إلى صفقة تبادل الأسرى، التي يرى المسؤولون في مصر أنّها ستكون المحرك الرئيسي لأيّ اتفاق تهدئة طويل المدى بين فصائل المقاومة والاحتلال.

وحول التصعيد الأخير من جانب قادة جيش الاحتلال، عبر التصريحات التي تشير إلى إعادة العملية عسكرية جديدة على قطاع غزة، وما قابله بتهديدات واضحة من فصائل المقاومة بالاستعداد لخوض معركة موسعة جديدة، قالت المصادر إنّ التصريحات الإسرائيلية هدفها الرئيسي الداخل الإسرائيلي، لامتصاص الغضب، في أعقاب عملية الـ11 يوماً غير المأجأة، والتي خرجت منها المقاومة بمكاسب عدة، وكذلك لمواجهة تحركات المعارضة الإسرائيلية ضد الحكومة الجديدة، ولتعظيم الضغوط قبل الذهاب لمفاوضات التهدئة وتبادل الأسرى.

وأوضحت المصادر أنّ تقدير الموقف المصري للوضع الراهن، هو أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ليست لديها الرغبة في أيّ تصعيد عسكري في المرحلة الحالية، وأنّ الأمر ربما يكون متبادلاً أيضاً بالنسبة لفصائل المقاومة في غزة، وعلى رأسها حماس، وأنّ هذه هي طبيعة الأيام التي تسبق أيّ مفاوضات، إذ يجري التوسع في تسريب الأخبار الخاصة بالاستعدادات العسكرية من الأطراف كافة. في موازاة ذلك، رجحت المصادر وصول وفد عسكري رفيع المستوى من «حماس» إلى القاهرة هذا الأسبوع، لبحث ما سيتم التوصل إليه خلال زيارة الوفد الإسرائيلي مع الجانب المصري. وكان بينت وجّه، أمس الأول، رسالة تهديد لحركة «حماس»، قائلاً إنّ حكومته ستتبع سياسة جديدة لن «تتحمل فيها إطلاق الصواريخ ولا نسيتها لفصائل متمردة» مهدداً: «لقد نفد صبرنا». وأضاف: «سكان (مستوطنة) سديروت ليسوا مواطنين من الدرجة الثانية، فعلى الفصائل أن تعرف القواعد الجديدة». وأعلن السنوار، أمس، عن عقد لقاء لقيادة الفصائل الوطنية والإسلامية للتباحث في الخطوات المقبلة، مشيراً إلى أن الوضع الحالي يتطلب ممارسة المقاومة الشعبية بشكل واضح، للضغط على الاحتلال من جديد، في ظلّ محاولة إسرائيل ابتزاز الفلسطينيين وإبقاء الأزمة الإنسانية في القطاع. وخرج السنوار بحديث غاضب، عقب لقائه مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، الذي وصل إلى القطاع برفقة وفد من 8 أشخاص عبر حاجز بيت حانون. ويبدو أنّ اللقاء فشل في التوصل إلى حلول للأزمات الحادة التي يعيشها القطاع عقب العدوان الإسرائيلي. ويتوقع أنّ الوفد الأمني حمل رسائل من إسرائيل لـ«حماس» ترفض مطالبها الخاصة برفع الحصار وإعادة الإعمار. وأرسلت «حماس»، في الأيام الماضية، عدداً من الرسائل للاحتلال الإسرائيلي عبر الوسطاء، ومن خلال مسؤوليها في وسائل الإعلام، أكدت خلالها أنّها لن تسمح بالمماطلة في إعادة الإعمار، وأنّها تريد رفع الحصار عن القطاع، إضافة إلى موقفها الثابت من أنّ ملف تبادل الأسرى منفصل تماماً عن ملفي الإعمار والحصار.

وألمح السنوار إلى عودة المقاومة الشعبية، من دون ذكر المسلحة، في هذه الفترة، ما يعني أنّ الاتجاه العام يسير لإعادة تفعيل خيارات المقاومة الحدودية وإطلاق البالونات الحارقة والإرباك الليلي على الحدود مع الأراضي المحتلة. وقال للصحافيين عقب اللقاء «السيئ» مع الوفد الأمني الذي لم يستمر طويلاً: «استمعوا (الوفد) منا باهتمام، لكن للأسف ليست هناك أي بوادر إلى نوايا باتجاه حلّ الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، والاحتلال المجرم مستمر في ممارسة سياساته ضدنا ويحاول أن يبتزنا في موضوع التخفيف عن شعبنا»، وأعلن أنّه أخبر ممثلي الأمم المتحدة أنّهم لن يقبلوا استمرار الأزمة الإنسانية في القطاع. وما زال الاحتلال يرفض إدخال الوقود المدفوع ثمنه من قبل الدوحة لمحطة توليد الكهرباء، وذلك منذ أكثر من شهر، بالإضافة إلى رفضه إدخال المنحة القطرية الشهرية لمساعدة فقراء القطاع، والبالغة 10 ملايين دولار. ويأتي تهديد السنوار على الرغم من رفع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، جزءاً من القيود التي فرضتها على قطاع غزة منذ العدوان الأخير في 10 مايو/أيار الماضي، بدء إشارة إلى نجاح الوسطاء في تخفيف حدة التوتر في القطاع. وسمح الاحتلال بنقل الخضروات من القطاع إلى الضفة الغربية والخارج، بالإضافة لنقل كميات من الملابس الجاهزة إلى الخارج، وإدخال جزء من البريد العالق على حاجز بيت حانون، شمال القطاع، إلى أصحابه في غزة. ورغم أنّ بعض القيود القاهرة في شهر يوليو/تموز المقبل، أبو سالم التجاري، وحاجز إيرز المستخدم لتنقل الأفراد والبريد، واستمرار التضييق على الصيادين في البحر وتقليص مساحة الصيد المسموح لهم بالعمل فيها، فإنّه يُفهم من تأخيف القيود محاولة إسرائيلية لنزع فتيل التوتر وعدم الذهاب بالأوضاع إلى تصعيد عسكري. وكان نشطاء الحراك الحدودي أوقفوا قبل عدة أيام إطلاق البالونات الحارقة تجاه مستوطنات «غلاف غزة» بعدما طلب الوسيط المصري ذلك لإفساح المجال لجهوده في تخفيف التوتر.

800 مليون دولار تكاليف عسكرية

ذكرت صحيفة «ذا ماركر» الاسرائيلية، التي تعنى بالشؤون الاقتصادية، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي يطالب الحكومة بدفع 2,5 مليار شيقل (نحو 800 مليون دولار)، لتغطية تكاليف العدوان الأخير على قطاع غزة. وأضافت الصحيفة، أمس الأثنين، أن هذا المبلغ يشمل تكاليف العدوان الأخير المباشرة، وأيضا السلاح والذخيرة التي تم استعمالها، وتفعيل منظومة القبة الحديدية، ولمدة ساعات الغارات والطائرات الجوية، وتكاليف استدعاء قوات الاحتياط والقوات النظامية. وأشارت إلى أن المبلغ لا يشمل مطالب أخرى للتزود بالسلاح والذخيرة.

بيت دجن تنضم إلى «الإرباك الليلي»

الاحتلال يواصل القمع في الضفة

بعد بلدة بيتا جنوب مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية المحتلة، تبنت لجان المقاومة الشعبية في بيت دجن شرق نابلس، أسلوب «الإرباك الليلي»، في فعاليات تحاكي التجربة التي ابتكرها أهالي قطاع غزة، خلال المسيرات السلمية التي نظمها على حدود القطاع، قبل أعوام.

واعتمد أهالي بيت دجن وبيتا هذا الأسلوب، لإشعار المستوطنين بعدم الأمان ودفعهم إلى الرحيل. وقال رئيس اللجنة الشعبية للدفاع عن أراضي بيت دجن، نصر أبو جيش، لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أمس الاثنين، إن تجربة بيتا في مواجهة الاستيطان من خلال «الإرباك الليلي»، كان لها أثر ووقع كبير في المواجهة الشعبية، ومن هنا تبنت لجان المقاومة الشعبية في بيت دجن هذا الأسلوب، ليكون أحد أشكال المقاومة ضد الاستيلاء على أراضي البلدة وبناء المستوطنات فوقها. وأضاف «أنه خلال الليلة الماضية (أمس الأول) استخدم الشبان الإطارات وأبواق المركبات والإضاءة القوية، في محاولة لإزعاج المستوطنين الذين يعملون جاهدين من أجل بناء بؤرة استيطانية فوق أراضي البلدة». وأشار إلى أن نتائج أسلوب «الإرباك الليلي» كانت واضحة من خلال المواجهة مع الاحتلال، وانتشار جنوده بشكل مكثف، وإطلاقهم لقنابل الغاز والصوت، الأمر الذي شكل حالة إرباك وإزعاج لديهم. يشار إلى أن بيت دجن تشهد مسيرات أسبوعية، احتجاجاً على إقامة بؤرة استيطانية في المنطقة الشمالية الشرقية من أراضي البلدة.

كما واصلت قوات الاحتلال قمع الفلسطينيين في مناطق متفرقة من الضفة الغربية. وأشارت «وفا» إلى إصابة مواطنين بحالات اختناق، خلال مواجهات مع الاحتلال في منطقة الوادي بين بلدتي نعلين وقبيا غرب رام الله. كما أعتقل 10 أشخاص، بينهم أربعة أسرى محررين من محافظة الخليل، جنوب الضفة الغربية، وفي رام الله. وفي إطار إعادة التضييق على أهالي النقب، ذكر موقع «عرب 48»، أن قوات الاحتلال اقتلعت أشجار زيتون وهدمت خطيرة أغنام في الجهة الغربية لرهط.

من جهة ثانية، أطلقت سلطات الاحتلال، أمس الاثنين، سراح إمام المسجد الكبير في البلد، الشيخ يوسف البلّ، لكنها أبعدته عن المدينة إلى تل السبع حتى الخميس المقبل. وكان البلّ اعتقل فجر الخميس الماضي من بيته، وذلك بتهمة «التحريض على العنف من البلد، منذ هبّة الكرامة» التي شهدتها المدينة الشهر الماضي، بينهم 5 بتهمة قتل مستوطن.

(العربي الجديد)

الإفراج عن يوسف البلّ وإبعاده عن البلد إلى تل السبع

فصل متعاطي المخدرات بمصر

مخالفات دستورية وشكوك بأهداف مستترة

في سياق سعي النظام المصري لتخفيض عدد العاملين في الخدمة المدنية، يأتي قانون «فصل الموظفين المتعاطين للمخدرات»، والذي تحوم حوله شبهات ومخاوف

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أصدر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، أول من أمس الأحد، قانوناً برقم 73 لسنة 2021 في شأن بعض شروط شغل الوظائف أو الاستمرار فيها، والمعروف إعلامياً بـ«فصل الموظفين المتعاطين للمخدرات» متضمناً إجراءات تشريعية عقابية تدخل للمرة الأولى في تنظيم الوظيفة العامة في مصر، بهدف أساسي هو تخفيض عدد العاملين في الخدمة المدنية والذي يعد أحد أهداف الخطة التي وضعها النظام الحاكم منذ عامين لتقليل الإنفاق على العمل الحكومي ووفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة (2030) التي أعلنها السيسي عام 2018، تعوّل الحكومة على اتباع آليات مستحدثة لفصل العاملين المدنيين في الدولة بغير الطريق التأديبي، لأسباب مسلكية أو سياسية، وكذلك آلية التقاعد المبكر المذكورة في قانون الخدمة المدنية الجديد، مع حظر التعيينات الجديدة نهائياً، إلا في صورة تعاقدات مؤقتة كالتي ترغب وزارة التعليم في تطبيقها، أو عقود استشارية مؤقتة، أو مع الجهات ذات الطابع الاستثنائي التابعة لرئاسة الجمهورية، للتخلص من 50 في المائة على الأقل من الرقم المراد تخفيضه، وهو مليونا موظف، حتى يصل الجهاز الحكومي لحوالي 3 ملايين و900 ألف موظف فقط بعد عامين. علماً أن العدد الحالي للموظفين هو 5 ملايين و800 ألف موظف تقريباً. وكشفت مصادر حكومية لـ«العربي الجديد» أن ما دفع مجلس الوزراء لاستحداث هذا القانون هو «سد الثغرات» التي كشفها تطبيق الحكومة لخطة فصل أو تخفيض الرواتب بدعوى تعاطي الموظفين للمخدرات والمسكرات، وهو الإجراء الذي كانت الحكومة قد بدأت بتنفيذه بالفعل عام 2018، ولكنها واجهت مشاكل قانونية تتعلق بإمكانية عودة هؤلاء الموظفين إلى أعمالهم بواسطة رفع دعاوى قضائية، مستغلين ثغرة غياب النص التشريعي الذي يسمح للحكومة بوقف الموظف أو فصله في حالة تعاطيه المخدرات أو المسكرات طالما لم يؤثر هذا سلباً على أدائه الوظيفي. وسيلعب القانون الجديد دوراً كبيراً في وقف تحدي رغبة الحكومة في استبعاد العاملين المدنيين بحجة تعاطي المخدرات، فمن ناحية أولى يسمح بالفصل بمجرد ثبوت العينة التوكيدية التي تؤخذ من العامل بعد إيجابية عينته الاسترشادية المأخوذة منه بصورة عشوائية أو دورية، ومن ناحية ثانية يُغني الحكومة عن الحاجة إلى اللجوء للقضاء أو النيابة الإدارية في ذلك، ومن ناحية ثالثة لن يُسمح للعامل بالتشكيك في سلامة الإجراءات أمام القضاء قبل أو بعد فصله رسمياً. وتبعاً لذلك؛ تحوم حول القانون عدة شبهات دستورية وفقاً لتكامل مواد الدستور وبصفة خاصة المواد الخاصة بحق التقاضي والمادة 14 الخاصة بالوظيفة العامة والتي تنص على أن «الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة، ودون محاباة أو وساطة، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم، وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي، إلا في الأحوال التي يحددها القانون». ومع أن القانون الجديد يضيف بالفعل حالة للفصل غير التأديبي، أي من دون تحقيق ومساءلة، فإنه يتصادم مع المادة ذاتها لأنه يضع قيوداً على أساس الكفاءة عند التعيين الأول في الوظيفة العامة، كما أنه يستحدث نظاماً للتحقيق مكوناً من إجراءات فنية طبية كأخذ العينات وتحليلها من دون أن يخضع هذا النظام لأي رقابة على مشروعية تلك الإجراءات للتأكد من عدم التلاعب بها أو اتخاذها وسيلة للتنكيل. وبمقارنة الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون بقانون فصل العاملين بغير الطريق التأديبي، يتبيّن فارق مهم هو عدم تنظيم قانون كشف المخدرات لطريق الطعن على إجراءات الكشوف والقرارات المترتبة عليها. فقانون الفصل بغير الطريق التأديبي والذي أصدره الرئيس الراحل محمد أنور السادات كان يهدف بالأساس إلى تنظيم الطعن على قرارات الفصل أمام محاكم القضاء الإداري، في إطار سعيه آنذاك لإعادة تفعيل مؤسسات الدولة التي كان سلفه جمال عبدالناصر قد تجاهلها وعمل على إضعافها، ومنها مجلس الدولة الذي يضم القضاء الإداري وحتى الآن يُلزم القضاء الإداري بالفصل في الطعون التي يقيمها الموظفون أو العاملون ضد قرارات فصلهم بغير الطريق التأديبي خلال سنة واحدة من رفع الدعاوى، كما يسمح للقضاء استثنائياً بالاكتفاء بالتعويض المالي للموظف المفصول بدلاً من إعادته للعمل، وذلك في أوضاع معينة هي أن يكون القرار قد مسّ أحد شاغلي الوظائف العليا أو أن يكون قد صدر في ظل حالة الطوارئ، باعتبار أن تنفيذ حكم عودة الموظف لعمله في الحالتين سيكون صعباً بما قد لا يسمح بتنفيذه أبداً. أما القانون الجديد الخاص بالمخدرات فيخلو من أي إشارة لحقوق التقاضي تلك، في مخالفة واضحة لنص المادة 96 من الدستور «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه» والمادة 97 «التقاضي حق مصون ومكفول للكافة»، وأوضح مصدر قضائي في محكمة النقض أن تجاهل القانون للحالات الاستثنائية، ولو كانت نادرة، التي ربما يُسمح فيها للمرضى بتعاطي مواد يكون لها نفس آثار المخدرات، أو تعاطي عقاقير مدرجة على جدول المخدرات، والاكتفاء بذكر أنه «يتوجب على العامل الإبلاغ بما إذا كان يعاني من أمراض أو يتعاطى أدوية»، هو أمر يعكس رغبة المشرع في محاصرة العامل وتقليل فرصه للدفاع المشروع عن نفسه، حتى في الحالات التي تتطلب ذلك.

كما أن القانون يبسط رقابة الدولة على التعيين والتشغيل على فئات من الموظفين ليسوا تابعين للدولة من الأساس، على رأسهم العاملون بدور الرعاية وأماكن الإيواء والملاجئ ودور الإبداع والتأهيل ودور الحضانة والمدارس والمستشفيات، العامة والخاصة، وهي مؤسسات ليست حكومية فقط بطبيعة الحال، بل يتسع فيها نشاط القطاع الخاص، مما يدخل الدولة عملياً كشريك في إدارة تلك المؤسسات. وعلى الرغم من أن الغرض البادي للعيان من ذلك هو تقليل عدد المتعاطين للمخدرات في هذه المؤسسات التي تتعامل مع المرضى والنشء، إلا أن عدم إخضاع هذه الشراكة للرقابة القضائية يطرح احتمالات لاستخدام هذا القانون كأداة تنكيل أيضاً. وتتغذى هذه الاحتمالات تزامن بدء فصل العاملين بالدولة بحجة تعاطي المخدرات والمسكرات مع إصدار قرارات بفصل عشرات الموظفين من الوزارات الخدمية وكذلك في الجهات الحساسة في الدولة، ونقل العشرات الآخرين إلى وزارات وهيئات خدمية، بحجة انتمائهم أو انتماء أقاربهم من الدرجتين الثالثة والرابعة إلى جماعة «الإخوان»، واستحالة إسناد مهام عالية المستوى لهم بسبب «حظرهم أمنياً» وذلك في مارس/آذار عام 2019. وفي ذلك الوقت كشفت «العربي الجديد» عن فصل المئات من العاملين بالدولة من معلمين وموظفين تنفيذاً لبرنامج سري وضعه الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لتقليص أعداد العاملين في الجهاز الإداري للدولة، ويهدف البرنامج لخفض هذه الأعداد إلى نحو 4 ملايين في نهاية عام 2021.

تعوّل الحكومة على آليات مستحدثة لفصل العاملين في الدولة

يبسط القانون رقابة الدولة على موظفين ليسوا تابعين لها

سد النهضة: مصر تضغط لاستمالة جوبا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد ساعات من زيارة لم تُعلنها القاهرة لرئيس الاستخبارات العامة، اللواء عباس كامل، إلى تشاد، تلت مباشرة حضوره لقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ووزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، توجه وزير الري المصري محمد عبد العاطي إلى جنوب السودان، أمس الإثنين، في زيارة تأتي في إطار محاولات مصر تطوير علاقاتها مع الدول الأفريقية، خصوصاً في شمالي وشرقي القارة. وتهدف المحاولات إلى حشد رأي عام أفريقي موالٍ للقاهرة، في مواجهتها المتمددة مع إثيوبيا في قضية سد النهضة. وتكتسب زيارة وزير الري المصري لجوبا، أهمية استثنائية، كونها سترتكز على ملفين أساسيين: الأول هو زيادة الضغط لاستمالتها في مواجهة الضغوط الإثيوبية، لناحية من التوقيع على الاتفاق الإطاري لدول حوض النيل (المعروف باتفاق عنتيبي) في وقت حساس للغاية يمكن أن تلعب فيه جوبا دوراً داعماً لإثيوبيا حال توقيعها على هذا الاتفاق. أما الملف الثاني، فهو زيادة ضخّ المساعدات المالية والفنية المصرية لإحداث اختراق غير مباشر في الملف الأول. ومن بين صور التعاون التي سيتم تدشينها خلال الزيارة، افتتاح العمل في السدود والخزانات على نطاق واسع. وثانياً لتكون مقدمة لإجبار الدولتين على محاصصة جديدة لمياه النيل بالتوازي مع التوصل إلى اتفاق سد النهضة. وإذا وُقعت جوبا رسمياً على الاتفاق وصادقت عليه، فسوف يرتفع عدد الدول المصدقة إلى خمس، هي: أوغندا وإثيوبيا ورواندا في عام 2013، وتنزانيا في 2015، بالإضافة إلى دولتين أخريين أعلنتا نيتهما التصديق برلمانياً على الاتفاق، بعدما وقعتا عليه بالفعل، وهما كينيا وبوروندي. ويحتاج هذا الاتفاق لدخوله حيّز التنفيذ وإيداعه لدى الاتحاد الأفريقي تصديق ست دول فقط، ولطالما عارضت مصر والسودان التوقيع على الاستفادة من مواردهما الطبيعية»، كاشفاً أنها «سوف توقع على الاتفاق الإطاري لحوض النيل، وستصدق عليه بمجرد انعقاد البرلمان». وأعلن بيتر بذلك تطوراً كبيراً، كانت إثيوبيا في أشد الحاجة إليه لدعم جهودها الموجهة ضد مصر والسودان، لإدخال الاتفاق الإطاري حيّز التنفيذ: أولاً لبلغي تحكم دولتي المصب في نصيب الأسد من المياه المتدفقة من دول المنبع، وبلغي عملياً الاتفاقيات السابق إبرامها في أعوام 1902 و1959 و1993، ويحرّر دول المنبع من القيود التي كانت تمنعها في الماضي من إقامة السدود والخزانات على نطاق واسع. وثانياً لتكون مقدمة لإجبار الدولتين على محاصصة جديدة لمياه النيل في هذا الشأن صراحة، وأن يتم إدراج هذه الإجراءات في نصّ الاتفاقية، وليس في الملاحق الخاصة بها، كما تطالب مصر والسودان بأن يتم تعديل البند رقم 34 أ و34 ب، بحيث تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاقية والملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية. وفي حال التمسك بالأغلبية، فيجب أن تشمل الأغلبية دولتي المصب مصر والسودان، لتجنب عدم انقسام دول حوض النيل ما بين دول المنابع التي تمثل الأغلبية، ودولتي المصب التي تمثل الأقلية.

سيد شن عبد العاطي في جوبا عددا من المشاريع (وائل دمو هايلو/الأناضول)

شرق غرب

الأردن: محاكمة سرية لعوض الله والشريف حسن

أنهت محكمة أمن الدولة الأردنية، أمس الإثنين، أولى جلسات محاكمة الرئيس السابق للديوان الملكي باسم عوض الله، والشريف حسن بن زيد، في القضية المعروفة إعلامياً بـ«قضية الأمير حمزة»، ولي العهد السابق والأخ غير الشقيق للملك عبد الله الثاني. وقررت المحكمة أن تكون الجلسة الأولى أمس سرية، إذ مُنعت وسائل الإعلام من التواجد بقاعة

المحكمة. وقال محامي عوض الله، محمد العفيفي، للصحافيين عقب الجلسة، إن موكله أفاد أمام المحكمة بأنه غير مذنب. وأضاف أن المحكمة استمعت إلى شاهدين من أصل 5 في القضية، لافتاً إلى أن الجلسة رُفعت إلى اليوم الثلاثاء.

(العربي الجديد)

فلسطين: عشرات المعتقلين خلال طوارئ كورونا

أعلنت مجموعة «محامون من أجل العدالة» الحقوقية الفلسطينية، في تقرير أطلقته في مؤتمر صحافي أمس الإثنين في رام الله، أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية اعتقلت بشكل سياسي أو تعسفي 79 شخصاً خلال العام الأول من حالة الطوارئ بين مارس/آذار 2020، ومارس 2021، التي أعلنت لمكافحة فيروس كورونا. وأوضحت المجموعة أن الاعتقالات تنوعت بين الاعتقال على خلفية حرية الرأي والتعبير، والعمل النقابي، والتعددية السياسية والحزبية.

(العربي الجديد)

وزير الدفاع السوداني في مصر

وصل وزير الدفاع السوداني الفريق الركن ياسين إبراهيم، إلى القاهرة، أمس الإثنين، على رأس وفد رفيع ضم مسؤولين عسكريين، قبل أن يتوجه إلى العاصمة الروسية موسكو للمشاركة في مؤتمر الأمن الدولي. وعقد إبراهيم اجتماعات عدة في القاهرة، ولا سيما مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ووزير الدفاع الفريق أول محمد زكي.

(العربي الجديد)

الجزائر: حبس 35 شخصا على خلفية الانتخابات

أعلنت وزارة العدل الجزائرية، أمس الإثنين، إيداع 35 شخصاً قيد الحبس ووضع 10 آخرين تحت الرقابة القضائية بسبب «محاولة التلاعب والتزوير» في الانتخابات النيابية التي جرت في 12 يونيو/حزيران الحالي. وقالت الوزارة في بيان إنه «في إطار تأمين الانتخابات التشريعية وردع المخالفين لأحكام قانون نظام الانتخابات، أصدرت الجهات القضائية أحكاماً بحق المتهمين بعقوبات الحبس النافذ تتراوح مدتها بين 6 أشهر و18 شهراً».

(العربي الجديد)

جولة لدومينيك راب جنوب شرقي آسيا

بدأ وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب (الصورة)، أمس الإثنين، جولة إلى منطقة جنوب شرقي آسيا، في زيارة تشمل ثلاث دول، حيث تتطلع بلاده إلى تعزيز العلاقات التجارية الوثيقة مع المنطقة بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وتشمل زيارة راب فيتنام التي وصل إليها مساء أمس، وكمبوديا وسنغافورة.

(أسوشييتد برس)

للحديث تتمة...

قائمة العار ترحب بكم

زكريا الكمالي

لا يوجد تفسير منطقي لغضب الحوثيين من إدراج الجماعة في «قائمة العار» الأممية للدول والجماعات المنتهكة لحقوق الأطفال، فهل هم جادون فعلاً في أن أياديهم غير ملطخة بدماء أطفال اليمن، أم أن السبب وراء ضخ سيل من البيانات المندبة، وتنفيذ الوقفات الاحتجاجية، يعود إلى عدم وجود «التحالف العربي» وإسرائيل في اللائحة السوداء، ذاتها، على اعتبار أنّ هناك مجرمين مثلنا خارج الحلبة؟

إذا كانت الجماعة تشعر بالوحشة من وجودها منفردة في القائمة، فلا مشكلة، سُتسعد بالتأكيد بمجاورة جيش ميانمار وجماعة «بوكو حرام»، كما أن قوات النظام السوري متواجدة، ومن المؤكد أنهما سيشكلان ثنائياً متناغماً يفوق مهارات الجميع في الانتهاكات، ويلعبان المباراة النهائية في بطولة العار.

منذ إعلان الأمم المتحدة، يوم الجمعة الماضي، إدراج الحوثيين في اللائحة السوداء، عقب اتهامهم بقتل وتشويه أكثر من 250 طفلاً يمنياً خلال 2020، والجماعة تعيش في حالة طوارئ. خرج بيان المكتب السياسي للحوثيين عن الحصافة واللغة السياسية عندما وصف الأمم المتحدة بـ«المنصة التافهة» و«بوق رخيص يردد ترهات وسخافات تحالف العدوان».

بالنسبة لجماعة مصابة بداء الاضطهاد والمظلومية، من الطبيعي أن تصف أي قرار لا يلبي مصالحها بـ«الجائر»، لكن المؤشر الخطير كان في اتخاذ الحوثيين لهذا الملف الإنساني مادة للمقايضة السياسية وابتزاز الأمم المتحدة.

لوّح المكتب السياسي للحوثيين بعدم التعامل مع المبعوث الأممي المرتقب. كما أبلغ نائب وزير خارجية الجماعة، حسين العزّي، منسق الشؤون الإنسانية في اليمن، وليام جريسلي، أن السياسة الأممية «لا تخدم السلام في اليمن ولا تبني الثقة بقدر ما تفاقم المخاوف والشكوك حيال جدية المجتمع الدولي مع موضوع السلام».

طيلة السنوات الماضية وجماعة الحوثيين تستخدم الورقة الإنسانية مادة للمساومة مع المجتمع الدولي، وتحصد من ورائها مكاسب سياسية لتبييض سجلها المرصع بالانتهاكات. جميع أطراف الحرب اليمنية لديها بالتأكيد سجل أسود في انتهاكات متفاوتة لحقوق الأطفال، لكن الانتهاكات الحوثية من عالم آخر.

هجمات لم تتوقف على تعز ومأرب والحديدة، أرقام قياسية في تجنيد الأطفال، الغام أرضية حصدت أرواح عشرات الأطفال. ولذلك، فإن التصنيف الأممي يضع الجماعة المناسبة في القائمة الأنسب.

حدد الرئيس الإيراني المنتخب إبراهيم رئيسي، قبل نحو أربعين يوماً من استلامه السلطة، الخطوط الحمراء لعهده بأن لا تفاوض حول سياسات طهران الإقليمية ولا لقاء مع جو بايدن ولا تعويل كبيراً على العودة إلى الاتفاق النووي مع الإدارة الأميركية

لاءات إبراهيم رئيسي

خطوط حمراء تختصر سياسات الرئيس الجديد

طهران ـ **صابر غل عنبري**

بعد ثلاثة أيام من فوزه في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، التي شهدت مقاطعة شرائح إيرانية ونسبة مشاركة هي الأدنى منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979، في ظل تسجيل نسبة أصوات باطلة بشكل غير مسبوق قُدّرت بنحو 12 في المائة من إجمالي نسبة المشاركة البالغة 48,8 في المائة حسب الإعلان الرسمي، أطل الرئيس الإيراني المنتخب إبراهيم رئيسي لتحديد خطوط سياساته الداخلية والخارجية، معلناً عن ثلاث لاءات أساسية تختصر عهده: لا تفاوض حول صواريخ إيران وسياساتها الإقليمية، لا لقاء مع الرئيس الأميركي جو بايدن، ولا تعويل استثنائياً على الاتفاق النووي الذي تتواصل المباحثات في فيينا لإعادة إحيائه. لكن سياسات الرئيس المنتخب، الذي يتسلّم منصبه من حسن روحاني في أغسطس/ آب المقبل، تصطدم بتحديات داخلية وخارجية كبرى، يبقى نجاحه بمعالجتها مرتبطاً خصوصاً بالتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة ترفع عبره الأخيرة العقوبات عن إيران وسهل الغاب، راح ضحيتها حتى الأحد، 20 يونيو/ حزيران، 24 شخصاً، بينهم طفلان وجنين، وامرأتان، ومتطوع بالدفاع المدني السوري، وأصيب 52 آخرون، بينهم أطفال ونساء»، فضلاً عن ضحايا أمس.

وادي استمرار قوات النظام في خرق وقف إطلاق النار إلى حركة نزوح في المنطقة خلال الأسبوعين الماضيين، وهو ما يشير إلى رغبة النظام بإبقاء المنطقة فارغة من السكان، ما يثير مخاوف من وجود نية لدى النظام ومن خلفه روسيا لشن عملية برية.

تحسين الوضع الاقتصادي أبرز التحديات أمام رئيسي (فاطمة بهرامي/الأناضول)

رئيسي أن «رسالته للشعب الإيراني هي رسالة التغيير ومكافحة الفساد والفقر والتمييز وتطبيق العدالة». وحول العلاقات مع السعودية، أكد أن حكومته مع التعامل مع دول العالم «أولويتنا ستكون تعزيز العلاقات مع الدول الجارة، ولا مانع من إعادة فتح السفارتين الإيرانية والسعودية في البلدين والعلاقات الدبلوماسية».

وعن سياسته الخارجية، أكد الرئيس الإيراني المنتخب أن «سياستنا الخارجية لن تبدأ بالاتفاق النووي ولن تُختزل في ذلك ولن نربط معيشة المواطنين بالاتفاق والمفاوضات». وشدد على أن حكومته «لن تسمح بأن تصبح المفاوضات (في فيينا) استنزافية ومضيعة للوقت»، داعياً الولايات المتحدة إلى العودة للاتفاق النووي وتنفيذ تعهداتها، و«الأوروبيين إلى عدم التأثر وتنفيذ التزاماتهم». وأشار إلى أن فريق إيران المفاوض يتابع المفاوضات النووية في فيينا و«فريقنا للسياسة الخارجية يدرس حالياً إجراءات الفريق المفاوض»، مؤكداً أن «على أميركا تحمّل مسؤولية عدم تنفيذ تعهداتها بالاتفاق النووي، وعليها رفع العقوبات ونحن يجب أن نتحقق من رفعها». وشدد رئيسي على أن برنامج إيران الصاروخي و«القضايا الإقليمية والصاروخية غير قابلة للتفاوض»، متسائلاً «هل لم ينفذوا الاتفاق السابق (النووي) فكيف يطالبون بالتفاوض حول قضايا جديدة؟»، مشدداً على أن برنامج إيران النووي «سلمي له أهداف علمية». وردّاً على سؤال عما إذا كان مستعداً للقاء الرئيس الأميركي جو بايدن إذا ما عاد إلى الاتفاق النووي ورفع العقوبات، قال «لا».

وفي معرض رده على سؤال حول التصريحات الإسرائيلية ضده واعتباره «الأخطر» على الأمن الإسرائيلي، قال رئيسي إن «الكيان الصهيوني عليه أن يكون مرعوباً أولاً من الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة»، مضيفاً أن «الفلسطينيين هم أصحاب فلسطين والجمهورية الإسلامية ستواصل دعمها لهؤلاء المظلومين». وبشأن اليمن، دعا إلى حل الأزمة اليمنية من قبل اليمنيين أنفسهم، و«وقف تدخلات السعوديين وحملاتهم في اليمن».

وردّاً على اتهامات وجهتها دول ومؤسسات حقوقية له بتنفيذ عمليات إعدام ضد معارضين للثورة في ثمانينيات القرن الماضي، رفضها رئيسي قائلاً إن «أولئك الذين يوجهون هذه الاتهامات هم المتهمون»، معتبراً أنه يولي «اهتماماً كبيراً بحقوق الانسان». وأضاف «أفخر بأنني كنت مدعياً عاماً في إيران ودافعت عن حقوق الشعب وحقوق الإنسان». وكانت منظمة العفو الدولية قد دعت للتحقيق مع رئيسي، لـ«ارتكابه جرائم ضد الإنسانية». وقالت إنها وثقت عام 2018، أن «رئيسي كان عضواً في (لجنة الموت)، التي أخفت قسرياً وأعدمت خارج نطاق القضاء بشكل سري الاف المعارضين السياسيين عام 1988».

الخطوط التي حددها رئيسي ستصطدم بواقع اقتصادي متعثر، وفي ظل أزمات متشابكة، يرى مراقبون أنه يصعب حلها من دون تحقيق انفراجة في العلاقات الخارجية الإيرانية وبالذات مع الغرب. وتتصدر الأزمة الاقتصادية الأولويات في إيران، والتي فاقمها تفشي وباء كورونا. وستكون معالجة هذا الوضع منطلقاً لاستعادة الثقة بين الناس والسلطات، بعد أزمة عميقة تُرجمت في مقاطعة الانتخابات الأخيرة. كذلك، فإن نتائج مفاوضات فيينا سيكون لها تأثير كبير على حكومة رئيسي، ففي حال التوصل لاتفاق قبل تسلّمه الحكم يمكنه الاستفادة من رفع العقوبات وتحرير الأموال الإيرانية في الخارج، أما إذا لم يحصل ذلك، فسيواجه تحدياً كبيراً في ظل مواقف تياره المتشدد من التفاوض والاتفاق النووي. لكن مراقبين يتوقعون أن رئيسي لن يغير على الأرجح موقف إيران التفاوضي في محادثات فيينا. وفي هذا السياق، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، في مؤتمر صحافي أمس الإثنين، رداً على سؤال عما إذا كانت سياسات إيران الخارجية ستتغير بعد تولي رئيسي الرئاسة، إن هذه السياسات في مختلف المجالات «تُرسم على المستويات العليا، ما يعني أنها ستستمر».

> رئيسي: لا مانع من إعادة فتح السفارتين الإيرانية والسعودية
>
> الرئيس المنتخب: لن نسمح بأن تصبح المفاوضات استنزافية

وتعليقاً على اللاءات التي أطلقها رئيسي، قال الخبير الإيراني عماد أبشناسان لـ«العربي الجديد»، إن «هذه هي السياسات الأساسية للجمهورية الإسلامية وتُعبّر عن مواقفها الحقيقية»، مضيفاً أن «البعض كانت لديه توقعات بأن يتعامل رئيسي بمجاملة مع هذه القضايا، لكنه أطلق هذه اللاءات بصراحة وشفافية». ولفت إلى أن تصريحات رئيسي «أوضحت الصورة، خصوصاً أن وسائل إعلام ومراقبين في الغرب كانوا ينتظرون لمعرفة ما إذا كانت مفاوضات فيينا قد أحدثت تأثيراً على سياسات ومواقف إيران، أم لا»، مشيراً إلى أن رئيسي «استخدم لغة حازمة في التعبير عن هذه المواقف، ما يعني أن لا مجال للمجاملة في هذه الشؤون».

ولفت إلى أن الرئيس المنتخب «قصد أن يبعث من خلال هذه الصراحة البالغة رسائل حازمة للأطراف الغربية قبل أن يباشر عمله»، مضيفاً أن «اللغة الحاسمة» التي استخدمها في رفض إجراء أي لقاء مع بايدن تشير إلى وجود فوارق في الأدبيات واللهجة بين الرئيس الإيراني الجديد وروحاني في التعبير عن السياسات الإيرانية. وأوضح أن روحاني «كان يستخدم لغة دبلوماسية، لكن رئيسي، كونه قاضياً، يستخدم لغة الحزم والقطع، وهو حسم الأمر للجميع بأنه لا تتابعوا هذه القضايا، وأنه ليس مستعداً على الإطلاق لهذا اللقاء ولا يرى ضرورة تولي رئيسي الرئاسة، إن هذه السياسات في مختلف المجالات «تُرسم على المستويات العليا، ما يعني أنها ستستمر».

الأسبوعية للجمهورية الإسلامية وتعبّر عن مواقفها الحقيقية»، مضيفاً أن «البعض كانت لديه توقعات بأن يتعامل رئيسي بمجاملة مع هذه القضايا، لكنه أطلق هذه اللاءات بصراحة وشفافية». ولفت إلى أن تصريحات رئيسي «أوضحت الصورة، خصوصاً أن وسائل إعلام ومراقبين في الغرب كانوا ينتظرون لمعرفة ما إذا كانت مفاوضات فيينا قد أحدثت تأثيراً على سياسات ومواقف إيران، أم لا»، مشيراً إلى أن رئيسي «استخدم لغة حازمة في التعبير عن هذه المواقف، ما يعني أن لا مجال للمجاملة في هذه الشؤون».

ولفت إلى أن الرئيس المنتخب «قصد أن يبعث من خلال هذه الصراحة البالغة رسائل حازمة للأطراف الغربية قبل أن يباشر عمله»، مضيفاً أن «اللغة الحاسمة» التي استخدمها في رفض إجراء أي لقاء مع بايدن تشير إلى وجود فوارق في الأدبيات واللهجة بين الرئيس الإيراني الجديد وروحاني في التعبير عن السياسات الإيرانية. وأوضح أن روحاني «كان يستخدم لغة دبلوماسية، لكن رئيسي، كونه قاضياً، يستخدم لغة الحزم والقطع، وهو حسم الأمر للجميع بأنه لا تتابعوا هذه القضايا، وأنه ليس مستعداً على الإطلاق لهذا اللقاء ولا يرى ضرورة لذلك». وأشار إلى أن روحاني كان قد رفض أيضاً لقاء الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، عازياً سبب رفض لقاء الرؤساء الأميركيين إلى «انعدام الثقة» بين الطرفين، فهذه اللقاءات بحاجة إلى «مستوى من الثقة المفقودة في الوقت الراهن»، لكنه لم يستبعد أن تحصل هذه اللقاءات «مستقبلاً إذا بنيت هذه الثقة وأثبتت أميركا التزامها بالعهود، سواء خلال ولاية رئيسي أو بعده».

وعن مفاوضات فيينا، قال الخبير الإيراني إنه في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال الفترة المتبقية من ولاية روحاني، «فالفريق التفاوضي الإيراني الجديد سيباشر عمله بسياسات جديدة ولن تكون هناك تلك المجاملات السابقة»، مستبعداً أن تصل الولايات المتحدة إلى اتفاق مع الحكومة الإيرانية المقبلة خلال مباحثات فيينا إن لم يحصل في الوقت الراهن، معتبراً أن «مصلحة واشنطن الاتفاق مع حكومة روحاني».

وعن السياسات الجديدة التي ستتبعها الحكومة المقبلة في المفاوضات، أوضح أبشناسان أنها «لن تجامل الطرف الآخر، وستتعامل بحزم وستنفذ القانون الذي أقره البرلمان الإيراني (مطلع ديسمبر/ كانون الأول الماضي)، لاتخاذ إجراءات نووية» لإلغاء العقوبات، مشيراً إلى وجود بنود على الأرجح في القانون لم تنفذ بعد، في حين حان موعد تنفيذها قبل فترة، «مثل إنشاء مصنع اليورانيوم المعدني في أصفهان».

وأشار إلى أن اتفاق إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد وقف العمل بالبروتوكول الإضافي «كان من تلك المجاملات ولن تتعامل الحكومة الجديدة بهذا المنطق».

من جهته، رأى أستاذ الدراسات الشرق أوسطية في جامعة طهران هادي برهان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن رحيل ترامب وبنيامين نتنياهو عن الحكم ومجيء بايدن للبيت الأبيض «يُقدّم فرصة للجمهورية الإسلامية والدول العربية والإسلامية لحل خلافاتها والدخول في عهد جديد يعود بالنفع على المنطقة ويضر بإسرائيل». لكنه استدرك بأن «اغتنام هذه الفرصة يتوقف على أن يكون لحكومة رئيسي فهم صحيح لهذه التطورات»، محذراً من إهدار هذه الفرصة «إذا لم تُبد الحكومة المقبلة تعاوناً ولم تدرك أهمية هذه التطورات».

وأضاف الأكاديمي الإيراني أن «تصريحات رئيسي لا تبعث كثيراً على الأمل، وإذا لم تغتنم حكومته الفرص الناتجة عن رحيل ترامب ونتنياهو لتسوية الخلافات في المنطقة، سيطبع ذلك بإنجازات إيران»، داعياً إلى «التعامل بإيجابية مع سياسة بايدن الشرق أوسطية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة إجراء لقاء معه». ولفت إلى أن «رئيسي أرسل إشارة سلبية صريحة لإدارة بايدن، وهذا لا يبعث على الأمل، ولا شك أن هناك فرقاً كبيراً بين ترامب وبايدن، وسياسة الأخير خلقت لنا فرصاً كثيرة يجب اغتنامها لخفض التوترات في المنطقة وتسوية الخلافات».

رصد

أسبوع ثالث من قصف النظام السوري وروسيا جبل الزاوية

جلال بكور

على الرغم من سريان وقف إطلاق النار في ريف إدلب الجنوبي، شمال غربي سورية، إلا أن قوات النظام تواصل بدعم روسي خرق الاتفاق الموقع في مارس/ آذار 2020 في موسكو، موقعة مزيداً من الضحايا، بينهم أطفال ونساء، في استمرار للتصعيد، ما يفتح السؤال دوماً عن جدوى اتفاق وقف إطلاق النار وأهداف روسيا من خرق هذا الاتفاق. وقصفت قوات النظام السوري، صباح أمس الإثنين، منطقة جبل الزاوية، جنوب إدلب، وتحديداً بلدات البارة وأحسم والمسطومة، بالمدفعية الثقيلة والصواريخ، موقعة سبعة قتلى، بينهم امرأتان، وعشرة جرحى، بينهم طفل وامرأة، بحسب بيان للدفاع المدني السوري. وقال الدفاع المدني في بيانه، إنه «للأسبوع الثالث، تواصل قوات النظام وحليفها الروسي حملة تصعيد عسكري على قرى وبلدات ريف إدلب الجنوبي وسهل الغاب، راح ضحيتها حتى الأحد، 20 يونيو/ حزيران، 24 شخصاً، بينهم طفلان وجنين، وامرأتان، ومتطوع بالدفاع المدني السوري، وأصيب 52 آخرون، بينهم أطفال ونساء»، فضلاً عن ضحايا أمس.

وادي استمرار قوات النظام في خرق وقف إطلاق النار إلى حركة نزوح في المنطقة خلال الأسبوعين الماضيين، وهو ما يشير إلى رغبة النظام بإبقاء المنطقة فارغة من السكان، ما يثير مخاوف من وجود نية لدى النظام ومن خلفه روسيا لشن عملية برية.

في المقابل، ذكرت مصادر لـ«العربي الجديد»، أن فصائل المعارضة المنضوية في غرفة عمليات «الفتح المبين»، قصفت مواقع لقوات النظام في محوري مبزنار وكفر حلب بريف حلب الغربي، ردّاً على استهداف المدنيين في جبل الزاوية.

في السياق، رأى الباحث السوري في «مركز جسور للدراسات» وائل علوان أن «القصف والتصعيد في إدلب يأتي في إطار تنفيذ النظام الدوري لرغبة روسية في الضغط على مناطق سيطرة المعارضة عموماً، في ظل التخوفات الروسية من تفاهمات إقليمية ودولية، وتحديداً تفاهمات أميركية تركية، لا تناسب المصالح الروسية، ليس في ملف إدلب فقط، وإنما على مستوى كامل الخريطة السورية». وأضاف علوان في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «التزام روسيا سابقاً باتفاق موسكو لا يعني قبولها باستقرار المنطقة، لأن روسيا تعاملت دائماً مع وقف إطلاق النار على أنه حالة مؤقتة قابلة للخرق في أي وقت، بذرائع مختلفة، كما حرصت على منع عودة النازحين إلى جنوب إدلب ومنع حالة الاستقرار الأمني والمجتمعي في مختلف المناطق الخارجة عن سيطرة قوات بشار الأسد، لا سيما في إدلب».

وعن احتمالات شن النظام عملية برية، لا سيما في ظل نزوح المدنيين ومنع عودة آخرين، قال علوان إنّ «الرغبة الروسية بالتقدم العسكري لا تتوقف على مسألة عودة السكان، بمقدار ما ترتبط بالموقف التركي المتقدم، الذي تدخل بشكل مباشر في مطلع عام 2020». وتابع: «لكن من الجانب السياسي، تحرص روسيا دائماً على منع إظهار المناطق الخارجة عن سيطرة الأسد بمظهر المعافاة تماماً، الأمر الذي يزيد صعوبة تعويم الأسد سياسياً، كذلك يزيد مناخ الامتعاض والقلق الداخلي في مناطق سيطرة النظام».

بدوره، قال فريق «منسقو الاستجابة في سورية» في بيان، أمس الإثنين: «ما زالت حملة التصعيد العسكري لقوات النظام السوري وروسيا على منطقة خفض التصعيد الرابعة (إدلب وما حولها) مستمرة منذ بداية شهر يونيو الحالي». وبحسب البيان، فإن «عدد الخروقات لاتفاق وقف إطلاق النار في شمال غرب سورية بلغ منذ مطلع يونيو وحتى تاريخ اليوم (أمس الإثنين)، 308 خروقات». وبحسب البيان، فقد «أدت الخروقات المستمرة إلى وفاة أكثر من 37 مدنياً، بينهم خمسة أطفال وست نساء

> خرق النظام اتفاق وقف النار 308 مرات منذ مطلع يونيو

وكوادر إنسانية، فضلاً عن إصابة أكثر من 52 مدنياً، بينهم تسعة أطفال وست نساء، إضافة إلى استهداف أكثر من ثمانية مراكز ومنشآت حيوية في المنطقة». وطالب البيان «الفعاليات الدولية كافة بالعمل بشكل فعّال على وقف إطلاق النار في شمال غربي سورية وإيقاف استهداف البنى التحتية في المنطقة، والتوقف عن استهداف المدنيين بغية إرغامهم على النزوح من المنطقة». وتزامن التصعيد في إدلب أمس، مع قصف مكثف من الجيش التركي على مواقع لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، في ريف حلب الشمالي، وتحديداً في ناحية تل رفعت وعفرين. وقالت مصادر من المعارضة السورية المسلحة لـ«العربي الجديد»، إن القصف طاول مواقع وتحركات لـ«قسد» أيضاً في محاور قرى كور حسن وصوان وعريضة ولفلاقو وخربة بقر زنوبيا وبير زنار بناحية تل أبيض، شمال غربي محافظة الرقة.

وفي البادية السورية، قالت مصادر لـ«العربي الجديد»، إن الطيران الحربي الروسي شن عشرات الغارات، ليل الأحد الإثنين، على محاور مختلفة، وأشارت المصادر إلى أن عدد الغارات تجاوز 60 غارة، شملت محور جبل البشري، جنوب غربي دير الزور، ومحور السخنة، شمال شرقي حمص، ومحور اثريا خناصر، شمالي حماة، وامتداده في ريفي حلب والرقة. ولم تتبين، بحسب المصادر، نتائج تلك الغارات التي من المفترض أنها تستهدف كهوفاً وأوكاراً لخلايا تنظيم «داعش»، وفق إعلام النظام السوري.

قتلى سيعة مدنيين بقصف النظام على منطقة جبل الزاوية أمس (عبد العزيز كتاز/فرانس برس)

متابعة

ليبيا: حفتر يضاعف عرقلة الحلول

يسعى اللواء المتقاعد خليفة حفتر إلى محاولة فرض نفسه على اجندة اي تحرك عسكري في ليبيا، تمهيداً لمعركة الانتخابات المنتظرة في ديسمبر

طرابلس ـ **العربي الجديد**

لم تنجح جهود الحكومة الانتقالية الليبية، برئاسة عبد الحميد الدبيبة، في فتح الطريق الساحلي، الرابط بين شرق ليبيا وغربها، وفق السيناريو المخطط له، أول من أمس الأحد. وإذا كانت العملية محكوماً لها بأن تحصل وسط الضغوط الدولية، فإن مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر سعت، خلال اليومين الماضيين، لجعل نفسها لاعباً أساسياً في ذلك. ولكن أيضاً وسط استمرار عقدة المترتّقة الأجانب، وضرورة إخراجهم من المنطقة. وانعقد، أمس الإثنين، اجتماع للجنة العسكرية المشتركة 5+5، لبحث الموضوع، فيما تحضر برلين لعقد مؤتمرها الثاني حول ليبيا غداً الأربعاء. والذي سيخرج على الأرجح بتشديد على ضرورة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الليبية، في ديسمبر/كانون الأول المقبل.

وبدأت، أمس، أعمال الاجتماع الخامس للجنة العسكرية المشتركة 5+5 (من ممثلي مليشيات خليفة حفتر والقوات الليبية التابعة لحكومة الوفاق السابقة)، في سرت، بمشاركة ممثلين من البعثة الأممية، فيما واجهت جهود الحكومة الانتقالية لفتح الطريق الساحلي الرابط بين شرق البلاد وغربها، تعثراً، بعدما أعلن رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة عن فتحها، أول من أمس الأحد. وناقش اجتماع اللجنة بند إجلاء المقاتلين المرتزقة الأجانب المتواجدين في ليبيا، كأحد أهم بنود الاتفاق العسكري الموقع في أكتوبر/تشرين الأول الماضي بين الطرفين، برعاية أممية، بالإضافة إلى فتح الطريق الساحلي. وقبيل الجلسة، طالب المجلس الرئاسي الليبي، اللجنة، بـ«تولي مسؤولية التنسيق بين الأطراف المعنية، لضمان الإنجاز الكامل لفتح الطريق ومتابعة الترتيبات الأمنية الخاصة بذلك».

وكان الدبيبة قد أعلن، أول من أمس، عن فتح الطريق الساحلي، ونشر مكتبه صوراً للبيت الأبيض «تُقدّم فرصة للجمهورية الإسلامية والدول العربية والإسلامية لحل خلافاتها والدخول في عهد جديد يعود بالنفع على المنطقة ويضر بإسرائيل». لكنه استدرك بأن «اغتنام هذه الفرصة يتوقف على أن يكون لحكومة رئيسي فهم صحيح لهذه التطورات»، محذراً من إهدار هذه الفرصة «إذا لم تُبد الحكومة المقبلة تعاوناً ولم تدرك أهمية هذه التطورات».

وأضاف الأكاديمي الإيراني أن «تصريحات رئيسي لا تبعث كثيراً على الأمل، وإذا لم تغتنم حكومته الفرص الناتجة عن رحيل ترامب ونتنياهو لتسوية الخلافات في المنطقة، سيطبع ذلك بإنجازات إيران»، داعياً إلى «التعامل بإيجابية مع سياسة بايدن الشرق أوسطية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة إجراء لقاء معه». ولفت إلى أن «رئيسي أرسل إشارة سلبية صريحة لإدارة بايدن، وهذا لا يبعث على الأمل، ولا شك أن هناك فرقاً كبيراً بين ترامب وبايدن، وسياسة الأخير خلقت لنا فرصاً كثيرة يجب اغتنامها لخفض التوترات في المنطقة وتسوية الخلافات».

وبالإضافة إلى الجفرة، أرسلت مليشيات حفتر، أمس الأحد، تعزيزات عسكرية إلى الحدود الجزائرية، وسط تقارير عن تحركات لقوات تابعة لحكومة الوفاق، باتجاه مدينة غدامس، الحدودية مع الجزائر. وقال مصدر عسكري في المنطقة الغربية، لـ«العربي الجديد»، إن «مليشيات حفتر أرسلت تعزيزات عسكرية إلى غدامس، وسط تحركات لقوات تابعة لحكومة الوفاق، باتجاه المدينة الحدودية مع الجزائر». وأضاف المصدر أن «الأوضاع في غدامس هادئة، ولا توجد أي اشتباكات أو مواجهات، وإنما تحركات عسكرية فقط». وأشار إلى أن «الجزائر أرسلت تعزيزات عسكرية إلى الحدود، وسط تحركات لقوات تابعة لحكومة الوفاق، باتجاه المدينة الحدودية مع الجزائر».

وذكرت مصادر محلية، أن «مليشيات حفتر أرسلت تعزيزات عسكرية إلى الحدود الجزائرية، وسط تحركات لقوات تابعة لحكومة الوفاق، باتجاه المدينة الحدودية مع الجزائر». وأضافت المصادر أن «الجزائر أرسلت تعزيزات عسكرية إلى الحدود، وسط تحركات لقوات تابعة لحكومة الوفاق، باتجاه المدينة الحدودية مع الجزائر».

وذكرت مصادر محلية، أن «مليشيات حفتر أرسلت تعزيزات عسكرية إلى الحدود الجزائرية، وسط تحركات لقوات تابعة لحكومة الوفاق، باتجاه المدينة الحدودية مع الجزائر». وأضافت المصادر أن «الجزائر أرسلت تعزيزات عسكرية إلى الحدود، وسط تحركات لقوات تابعة لحكومة الوفاق، باتجاه المدينة الحدودية مع الجزائر».

> ارسلت مليشيات حفتر وحدات لها إلى الحدود الجزائرية

تقرير

تساؤلات حول جدوى الحكم المحلي

عقبات تعيق نجاح بلديات تونس

تطرح الصعوبات التي عانت منها بلديات عديدة في تونس، تساؤلات حول نجاعة تجربة الحكم المحلي واستعداد البلاد للتجربة اللامركزية

تونس ـ **آدم يوسف**

بعد مرور ثلاث سنوات على أول انتخابات بلدية في تونس منذ الثورة، والتي أشاد مراقبون من داخل البلاد وخارجها بنجاحها، عانت العديد من المجالس البلدية منذ اختيارها من عثرات وهزّات تسبّبت في حل 30 مجلساً بلدياً وإعادة الانتخابات فيها، إلى جانب نزيف استقالات لامست 70 رئيس بلدية وقرابة 750 عضواً. وطرحت الإشكاليات والصعوبات التي عانت منها بلديات عديدة وحالت دون نجاح التجربة المحلية في العديد من المناطق، تساؤلات حول نجاعة تجربة الحكم المحلي واستعدادات البلاد للتجربة اللامركزية بعد 3 سنوات من الانتخابات.

وتواصل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مساعيها لإعادة ترميم المجالس البلدية وإقامة البلديات التي تم حلها منذ أشهر، وأنجزت الأسبوع الماضي انتخابات في مدينة الصخيرة في صفاقس، وقبلها في مدينة ساقية الدائر بالمحافظة نفسها التي تقع جنوب شرق البلاد. كما أعيدت خلال الشهر نفسه الانتخابات في بلدية عين الصبح الناظور في مدينة طبرقة التابعة لمحافظة جندوبة شمال غرب البلاد. فيما أعلنت الهيئة، أول من أمس الأحد، تعليق رزنامة انتخابات بلدية السبيخة في محافظة القيروان وسط غرب البلاد، والتي كانت مقررة في 14 و15 أغسطس/آب المقبل، وذلك لموجبات الصحة العامة، في ظل تفشي وباء كورونا وإعلان الحجر الصحي الشامل في المحافظة. وتعليقاً على ذلك، رأت القيادية في حركة «النهضة»، الأكثر تمثيلاً في بلديات تونس، يمينة الزغلامي، أن «تقييم التجربة ينطلق من خلال النص التشريعي، يعني مجلة الجماعات المحلية، إذ من الضروري تنقيح عدة فصول منها وأهمها في المحاور المتعلقة بسحب الثقة من رئيس المجلس البلدي وحل المجلس»، معتبرة أن هذه البنود «أدت إلى عدم الاستقرار والضرر بمصالح المواطنين». ولفتت الزغلامي، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى «ضرورة تعديل الفصول المتعلقة بالتفرغ، خصوصاً لرؤساء الدوائر، وضرورة التنصيص على منح للأعضاء في إطار استرجاع مصاريف التنقل»، مشيرة إلى أن «التطوع لا يمكن أن يفرض على العضو المنتخب، خصوصاً الشباب منهم، تحمّل مصاريف تنقله ومتابعته مثلاً لبعض المشاريع أو الاتصال بالإدارات المعنية، ثم المعضلة الكبرى التي تجعل الشرطة البلدية والبيئية غير خاضعة لسلطة المجلس البلدي». وشددت على أن «الصعوبات المسجلة لا تمنع وجود تجارب جيدة، حيث يتولى الوالي والمجلس الجهوي معاضدة المجالس البلدية، ومثال ذلك ما يجري في محافظة تونس من خلال معاضدة البلديات بالإمكانيات المالية، إذ يتم دعمها إما من ميزانية المحافظة أو بالمعدات والكفاءات المتخصصة كذلك».

وتقف عشرات البلديات في تونس عاجزة عن توفير مستلزمات العمل البلدي، على غرار رفع الفضلات أو الإضاءة ورعاية المناطق الخضراء وغيرها. وتعزو غالبية المجالس البلدية ذلك إلى ضعف الإمكانيات المالية والافتقار إلى المعدات، إضافة إلى الإطار القانوني الذي لا يمكّنها من العمل الحر لتحقيق مبدأ التنمية المحلية.

وقال رئيس الكونفدرالية التونسية لرؤساء البلديات، فيصل الدريدي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ البلديات تعاني من إشكاليات عدّة ونقص الإمكانيات المادية والمعدات اللوجستية والموارد البشرية، وهذا ما جعل العديد من البلديات من دون عقارات، فهناك 86 بلدية بلا مقرّات لغاية اليوم، و187 بلدية موسّعة تفتقر إلى إمكانية إيصال الخدمات إلى عمق الأرياف. ودعا إلى تقديم مقترحات عملية لتحسين خدمات البلديات وتنمية الموارد للذهاب إلى المشاريع والتنمية العادلة، مشيراً إلى أنه لا بد من حثّ الدولة على إدراج موارد إضافية ضمن الميزانية العامة للبلديات. وأكد الدريدي «أنّ هناك العديد من الصعوبات التي تعيق عمل البلديات، فلا يمكنها التصرّف في الميزانية من دون رقابة أربع مؤسسات على الرغم من ضعف هذه الميزانيات». وأضاف أنّ «الاستقلالية واللامركزية تفرضان التدبير الحرّ وتمكين البلديات من هامش للتصرف»، مضيفاً أنّ رئيس أي بلدية غير قادر اليوم على اقتناء قارورة ماء أو القيام بحفل استقبال صغير، «فعن أيّ تدبير حرّ وعن أي استقلالية نتكلم؟ فالاستقلالية لا تزال حبراً على ورق». وأشار إلى أنّ هناك «تنصّلاً للدولة من جميع مسؤولياتها في دعم البلديات، والتفاوت بين هذه الأخيرة سببه نمط التنمية الذي يعود للستينيات، وهو نمط غير عادل، وقاد إلى عدم تقسيم الثروات بطريقة عادلة». ويعتبر مراقبون أن صعوبات التسيير والإدارة في بلديات تونس وإشكاليات الممارسة الديمقراطية داخل مجالسها تعود إلى أن التجربة الديمقراطية فتية، باعتبارها أول مجالس منتخبة منذ دستور 2014 وبتركيبة سياسية متنوعة ناتجة عن انتخابات ديمقراطية. لكن تبقى التجربة التونسية على الرغم من حداثتها وصعوباتها، نموذجاً في ممارسة الحكم المحلي وتاسيس لامركزية السلطة وتفويض التصرف والإدارة لممثلي الشعب المنتخبين بعد عقود من مركزية القرار والتسيير.

> اتهامات للدولة بالتنصل من مسؤولياتها في دعم البلديات
>
> قيادية في «النهضة»: الصعوبات لا تمنع وجود تجارب جيدة

فشلت بعض البلديات بمهام أساسية كإزالة النفايات (فتحي بلعيد/فرانس برس)

شرق غرب

سفير سعودي لدى قطر

تسلم نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني (الصورة)، أمس الإثنين، نسخة من أوراق اعتماد السفير السعودي لدى قطر، الأمير منصور بن خالد

بن فرحان آل سعود. وقالت وزارة الخارجية القطرية عبر موقعها الإلكتروني، إن وزير الخارجية القطري «تمنى للسفير الجديد التوفيق والنجاح في أداء مهامه»، مؤكداً أنه «تقديم كل الدعم للارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين إلى تعاون أوثق في مختلف المجالات».

(العربي الجديد)

العراق: قتلى وجرحى باعتداء «داعش»

قتل ثلاثة عراقيين وأصيب أربعةٌ آخرون بجروح متفاوتة، جراء هجوم شنّه مسلحون ينتمون لتنظيم «داعش»، استهدف قرية في محافظة ديالى شرقي البلاد في ساعة متأخرة من ليل أول من أمس الأحد. وقال مسؤول في جهاز الشرطة بمدينة بعقوبة، مركز محافظة ديالى، أمس الإثنين، لـ«العربي الجديد»، إن مسلحي التنظيم نفّذوا هجوماً على قرية البو بكر، شمال شرقي ديالى، في ساعة متأخرة من ليلة الأحد استهدف نقطة مراقبة لـ«الحشد العشائري»، ما أدى إلى مقتل رجل وزوجته وابنهما، فيما أصيب أربعة آخرون هم مدنيان اثنان وعنصرا أمن.

(العربي الجديد)

مقتل 4 مدنيين بانفجار شرقي افغانستان

قُتل 4 أشخاص على الأقل، أمس الإثنين، في انفجار عبوة ناسفة بولاية بكتيا شرقي أفغانستان. ونقلت قناة «أريانا نيوز» المحلية، عن شرطة الولاية، قولها إن «عبوة ناسفة زرعت على جانب طريق في منطقة احمد اباد بولاية بكتيا، انفجرت في سيارة خاصة، ما أدى لمقتل 4 أشخاص على الأقل، فيما أصيب 5 آخرون بجروح»، من دون تفاصيل أكثر.

(الأناضول)

مقتل عاملين بانفجار وسط سيناء

قتل مواطنان مصريان، أمس الإثنين، بانفجار عبوة ناسفة في منطقة المغارة وسط سيناء شرقي البلاد. وقالت مصادر قبلية لـ«العربي الجديد»، إن عبوة ناسفة انفجرت في شاحنة تحمل عمالاً في أحد المشاريع الاقتصادية بمنطقة المغارة، ما أدى لمقتل مواطنين وإصابة ثالث، فضلاً عن تدمير الشاحنة.

(العربي الجديد)

توقيف باحث روسي في ألمانيا بتهمة التجسس

أعلنت النيابة الفيدرالية الألمانية في بيان، أمس الإثنين، عن توقيف باحث روسي عرّفت عنه باسم النور. ن، يوم الجمعة الماضي، بتهمة «العمل لصالح الاستخبارات الروسية». وأوضحت النيابة أن النور. ن، كان يعمل باحثاً في إحدى الجامعات الألمانية التي لم يتم تحديدها. وأضافت أن المتهم التقى مرات عدة بموظفين في الاستخبارات الروسية منذ أكتوبر/تشرين الأول عام 2020، وكان يزوّد الأشخاص الذين يلتقي بهم بمعلومات حساسة عن الجامعة التي يعمل بها، مقابل أموال نقدية.

(الأناضول)

قضية

اسقطت نتائج الانتخابات المحلية في فرنسا، مرة جديدة، أحلام اليمين المتطرف، فيما وجّهت صفعة قوية لحزب الرئيس إيمانويل ماكرون، الجمهورية إلى الأمام، بعد الهزيمة الانتخابية التي لحقت به. أما نسبة العزوف التاريخية، فكانت سبباً لبروز أصوات عبّرت عن قلقها

فشل ماكرون في إعادة تجميع الفرنسيين حول برنامجه (كريستيان هارتمان/فرانس برس)

فرنسا تعاقب الماكرونية

صفعة سياسية بعد الهزيمة في الانتخابات المحلية

باريس ـ **العربي الجديد**

دقّ السياسيون في فرنسا، أمس الإثنين، ناقوس الخطر، محذرين من «أزمة ديمقراطية» في هذا البلد، بعدما شكّلت نسبة الامتناع الشعبية عن التصويت في الدورة الأولى من انتخابات المناطق والمقاطعات الفرنسية، صفعة قوية، للأحزاب «التقليدية» ولحزب الرئيس إيمانويل ماكرون الناشئ، «الجمهورية إلى الأمام»، ولليمين المتطرف الذي شكّل صعوده في دورات الاقتراع الوطنية والمناطقية، منذ بداية الألفية الثالثة، إنذاراً شديداً للجمهورية الخامسة. وصوّت ناخبٌ من أصل كلّ ثلاثة ناخبين، في الدورة الأولى لهذه الانتخابات المحلية التي جرت أول من أمس الأحد. وبعدما دعي 47,7 ملايين فرنسي للاقتراع، استجاب 15 مليون ناخب فقط، للدعوة لاختيار حكّام مناطقهم الـ13، في ما عدّ من قبل معظم المحللين، تعبيراً عن ميلهم للقطيعة مع السياسيين الموجودين في الساحة، وليس مع السياسة بشكل عام. وأكد رئيس معهد الاستطلاعات الفرنسي، «فيا فويس»، فرانسوا ميكي مارتي، لصحيفة «ليبراسيون»، أن الامتناع القياسي يجد جذوره في دينامية فرنسية انطلقت منذ بداية 2000، ما يعني أن وباء كورونا لعام ونصف العام، ليس بمقدوره أن يكون حجّة السلطة لتفسير العزوف. وإذا كانت النتيجة كارثية على الإليزيه، وسعي ماكرون لولاية ثانية، فإن الجميع يتحمل المسؤولية، وفق المعهد. وكان «فيا فويس»، قد أشار في دراسة الأسبوع الماضي، تفسيراً لعزوف كان متوقعاً، إلى أن الفرنسيين لا يزالون مستيئسين، لكنهم يفتقدون إلى عروض سياسية تلبي طموحاتهم. ومن جملة ما خرج به المعهد أيضاً، أن قلّة الاكتراث بالانتخابات المناطقية، هو اهتمام الفرنسيين أكثر بأي اقتراع على الصعيد الوطني، أي الرئاسة، وسط قلقهم حول هوية الشخصية التي عليهم أن يختاروها العام المقبل، لإدارة بلادهم.

من دون شكّ، تظهّر نسبة الامتناع في الانتخابات المحلية الفرنسية، هذا القلق، جلّياً، إذ لم ينفع إقحام المتنافسين جميعهم، لقضايا الأمن والإسلام والإرهاب في حملاتهم، لانتخابات «إدارية لا مركزية»، تدور في الأصل في فلك تأمين الخدمات والنقل والطبابة، وما يعنى بتحسين مستوى العيش في المناطق.

ووجّهت نتائج الدورة الأولى من انتخابات المناطق (تجري كلّ 6 سنوات)، الصفعة الأقوى لحزب ماكرون الفتي، «الجمهورية إلى الأمام»، الذي حرم حتى في عدد من المناطق من خوض المنافسة في الدورة الثانية، بعدما لم يحصل فيها على العتبة اللازمة (10 في المائة)، وحلوله خلف الحزب الاشتراكي، الذي عمل ماكرون جاهداً على تشتيته. وكان يفترض أن يكون استحقاق المناطق، التمرين الأول لماكرون وحزبه، الذي يخوض هذه الانتخابات للمرة الأولى، على إعادة تجميع الفرنسيين الذين صوّتوا له في 2017 للرئاسة، حول برنامجه، الذي مني بخضّات كثيرة منذ دخول هذا الاشتراكي السابق إلى الإليزيه. وكان يفترض أن يكون اختباراً لإمكانية ولوج الحزب إلى مؤسسات المجالس الإقليمية للمرة الأولى. ويأتي هذا الفشل الذريع للماكرونية، مؤشراً إلى إمكانية «أفولها» سريعاً، وهو ما سيُختبر جدّياً في الرئاسيات. لكن بإمكان ماكرون، الذي جنّد 13 وزيراً لهذا السباق، أن يلتقط أنفاسه قليلاً. فذكرى خروج اليمين وفرانسوا فيون من سباق الرئاسة الماضي، بفضيحة، لا تزال ماثلة في الأذهان. كما أن استطلاعات الرأي تشير إلى استمرار الثقة الشعبية بالرئيس، بحدود 40 في المائة، ما يبقي على توقعات بأن يظلّ هو منافس زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان، في الدورة الثانية من رئاسيات 2022.

ومنحت هذه الانتخابات أملاً قوياً لحزبي اليمين واليسار الكلاسيكيين، الجمهوريون والاشتراكي، بالعودة إلى موقعهما التنافسي التقليدي، وإلى توجه انتخابي ظلّ سائداً في فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى 2017. وحظي اليمين بدفعة قوية، إذ ظلّ محافظاً على مواقعه غموماً مع عودة وجوهه المنتهية ولايتهم في المناطق. ولليميني الوسطي كزافييه برتران، رئيس منطقة أو دو فرانس، الذي زاوج أخيراً بين حملة المناطق وحملة الرئاسة للعام المقبل، وهو يعد أحد المنافسين الشرسين المحتملين لماكرون. وإذا كان الجميع يتحملون المسؤولية حول نسبة الامتناع القياسية، فإن الأحزاب التقليدية، لا سيما في اليمين، قد نجحت في التخلص من ابتزاز «الجمهورية إلى الأمام»، الذي حاول تصدير نفسه «صانع ملوك» في الدورة الثانية المنتظرة لهذه الانتخابات، الأحد المقبل.

وإذا كانت الأحزاب التقليدية قد فوجئت بما حققته، ولا سيما «الاشتراكي» الذي أكد قدرته على الصمود، وكذلك الخضر، مقارنة بما كانت أظهرته الاستطلاعات من إمكانية اختراق مهم لليمين المتطرف (بحدود 6 مناطق)، فإن ما تأكد هو أن حزب لوبان، يبقى غير قادر على الخروج من «كعب الكأس»، بحسب المحللين. وتراجعت نسبة التصويت لـ«التجمع الوطني»، من 28 في المائة في انتخابات المناطق عام 2015، إلى 18 في المائة هذا العام، ما دفع قيادي الحزب إلى اعتبار أن «الانخفاضة لا تزال ممكنة» في الدورة الثانية، وحثّ ناخبيهم على التحرك. وعلى الرغم من تحميل لوبان، السلطة، المسؤولية حول نسبة الامتناع، إلا أن النتائج تؤكد أنها لم تستفد من إخفاقات ماكرون، لا سيما أزمة الستر الصفراء.

وجاءت نتائج اليمين المتطرف أقل بكثير من المتوقع، إذ كان تيري مارنييه (المنشق عن الجمهوريين)، المرشّح الوحيد لـ«التجمّع الوطني» القادر على تصدّر الدورة الأولى في منطقة وحيدة، هي بروفانس- ألب -كوت دازور (36 في المائة)، مقابل رئيس المنطقة المنتهية ولايته، اليميني رونو موزوليه (31 في المائة)، ودعا الأخير إلى الانقلاب على النتيجة في الدورة الثانية، فيما رفض الخضر الأوروبيون دعم لائحة «الاشتراكي - الخضر» التي حلّت ثالثة، لقطع الطريق على فوز اليمين المتطرف.

واعتبرت صحيفة «لوفيغارو» أمس، أنه بدلاً من رصد موازين القوى، وتحية الفوز المفاجئ لليمين، فإن نسبة الامتناع الهائلة «دقّت ناقوس الخطر على الحياة المدنية». واعتبرت «لوموند»، أنه من الخطأ الإسراع إلى التهنئة بتراجع اليمين المتطرف، متسائلة عن «القيمة التي يمكن أن يمنحها الفوز، وسط نسبة العزوف هذه؟». وتحدثت عن «تخلٍ ديمقراطي مقلق».

خسر ماكرون فرصة ابتزاز اليمين في الدورة الثانية

ابدت الصحف قلقاً على الديمقراطية الفرنسية

أمل لليسار

رأى السكرتير الأول للحزب الاشتراكي الفرنسي، أوليفييه فور، أن كتلة الحزب و«الخضر»، قد تفوز بـ7 مناطق الأحد المقبل. وقال فور إن 5 مناطق بيد اليسار (فاز روساوها من اليساريين المنتهية ولايتهم بالدورة الأولى)، إضافة إلى بايي دو لا لوار، وبايل دو فرانس، «اللتين بإمكاننا الفوز بهما».

متابعة

أرمينيا: فوز باشينيان يكذّب التوقعات

حقق رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان فوزاً مريحاً في الانتخابات التشريعية، وسط احتجاج منافسه الرئيسي روبرت كوتشاريان

احتاج رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان اختبار الانتخابات التشريعية المبكرة بنجاح وعزز شرعيته، بعدما كان وضعه محفوفاً بالمخاطر إثر تدهور شعبيته بعد الهزيمة العسكرية الأخيرة في النزاع مع أذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ في الخريف الماضي. وحقق حزب باشينيان «العقد المدني»، فوزاً مريحاً في الانتخابات التي أجريت أول من أمس، الأحد، ما سيسمح له بتشكيل حكومة جديدة بمفرده وإعادة تعيين رئيس الحكومة الحالي، في حين سارع منافسه الرئيسي روبرت كوتشاريان للاحتجاج مندداً بوجود «تزوير»، ما يثير مخاوف من أزمة سياسية وتجدد التوترات في الساحة الأرمينية.

وبحسب النتائج الكاملة التي نشرتها أمس الإثنين لجنة الانتخابات المركزية، فقد حصل حزب باشينيان على 53,92 في المائة من الأصوات، مقابل 21,04 في المائة فقط لـ«كتلة أرمينيا» بزعامة الرئيس الأسبق روبرت كوتشاريان. وجاءت في المرتبة الثالثة كتلة «لي الشرف» بزعامة الرئيس السابق سيرج ساركسيان، بحصولها على 5,23 في المائة من الأصوات، ويليها حزب «أرمينيا المزدهرة» بقيادة رجل الأعمال الشهير غاغيك تساروكيان، الذي حصل على 3,96 في المائة من الأصوات، من دون أن يتجاوز نسبة الأصوات المطلوبة لدخول البرلمان.

ويخشى مراقبون كثر من اندلاع احتجاجات وحتى أعمال شغب بعد حملة انتخابية محتدمة أدت إلى استقطاب في المجتمع الأرميني بعد بضعة أشهر من تكبد بريفان هزيمة عسكرية كبيرة في مواجهة أذربيجان.

وقبل ساعات عدة من إعلان النتائج الرسمية، قال باشينيان «نعلم أننا حققنا نصراً مُقنعاً في الانتخابات وأننا سنحظى بغالبية مقنعة في البرلمان». ولدى وصوله إلى مقر حملته لاحقاً، قال باشينيان «لقد حققنا ثورة ثانية في غضون ثلاث سنوات. منحنا الشعب تفويضاً جديداً من أجل إحلال الحقوق والقانون، وعلينا أن نستخدمه فوراً»، واعداً ببدء المشاورات مع القوى السياسية لـ«فهم تصوراتها حول تعزيز الحياة السياسية والقدرات الاجتماعية».

في المقابل، ومن دون انتظار صدور النتائج الكاملة، اعترض ائتلاف كوتشاريان الانتخابي على وجود «تزوير مُنظم ومُخطط له»، وطلب «مراجعة عمليات التزوير المفترضة المبلغ عنها بعناية»، مشدداً على أنه لن «يعترف» بالنتائج حتى يتم النظر في «الانتهاكات». وقالت كتلة كوتشاريان في بيان، إن نتائج الانتخابات «تتعارض بشكل حاد مع مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية التي شهدناها خلال الأشهر الثمانية الأخيرة وكافة نتائج استطلاعات الرأي، بما في ذلك الدولية منها، وأخيراً مع العقل السليم». وقد يبدو ما تحدثت عنه «كتلة أرمينيا» منطقياً بالنسبة لكثيرين، خصوصاً بعدما شهدت شعبية باشينيان، الصحافي السابق الذي أصبح رئيساً للحكومة في 2018 بعد ثورة سلمية ضد النخب الفاسدة القديمة، تراجعاً كبيراً بعد هزيمة يريفان خلال الحرب الأخيرة ضد أذربيجان في إقليم ناغورنو كاراباخ في خريف العام 2020. واعتبر كثيرون في أرمينيا هذه الهزيمة إهانة وطنية وتسببت بأزمة في البلاد ما أضطر باشينيان إلى الدعوة إلى انتخابات تشريعية أملاً بتعزيز شرعيته. ويتهم أنصار سابقون كثر لباشينيان هذا الأخير بأنه «خائن» لقبوله وقف إطلاق النار في كاراباخ وياتوا يدعمون خصومه. وبعد حصوله على أكثر من 70 في المائة من الأصوات في الانتخابات التشريعية في العام 2018، كان باشينيان يأمل هذه المرة بالحصول على نسبة 60 في المائة. إلا أن استطلاعات الرأي كانت تتوقع نيل حزبه بحدود 25 في المائة من الأصوات فقط، مقابل 29 في المائة لكتلة كوتشاريان.

اعترض ائتلاف كوتشاريان على وجود «تزوير منظم ومخطط له»

حزب باشينيان يمكنه تشكيل الحكومة بمفرده (سيلبستينو أرس/Getty)

ولطالما ندد كوتشاريان، المقرب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بعدم كفاءة الحكومة، طارحاً نفسه على أنه قيادي يتمتع بخبرة. فقد كان كوتشاريان رئيساً لهذه الجمهورية السوفييتية السابقة الجبلية والفقيرة من 1998 إلى 2008، إلا أنه اتهم في السابق بعمليات تزوير انتخابية ويستهدفه تحقيق بتهمة الفساد. وعلى الرغم من اتهامات المعارضة، أكدت اللجنة الانتخابية المركزية أن «الانتخابات جرت وفقاً للقانون عموماً». وأكد رئيس لجنة الانتخابات تيغران موكوتشيان، في تصريحات صحافية أمس، أن حزب «العقد المدني» يمكنه تشكيل الحكومة بمفرده. وأوضح أن النتائج الرسمية النهائية ستعلن بعد 7 أيام من يوم تنظيم الانتخابات التي جرت الأحد، بمشاركة 21 حزباً وأربع كتل، وسط حالة من الاستقطاب غير المسبوق.

(العربي الجديد، فرانس برس، الأناضول)

الحدث

يشير توافق حزبين متنافرين في اليسار واليمين القومي المتشدد في السويد لإسقاط حكومة ستيفان لوفين إلى مأزق سياسي حقيقي في البلد، خصوصاً مع تزايد شعبية «ديمقراطيي السويد»

إسقاط الحكومة السويدية

توافق يساري ويميني للمرة الأولى منذ 1980

ناصر السهلي

دخلت السويد، مع إسقاط البرلمان، أمس الإثنين، في جلسة طارئة، حكومة يسار الوسط، بتوافق أحزاب يمين الوسط واليمين المتشدد مع حزب «اليسار الاشتراكي»، في أزمة حكم جديدة. ويعتبر التصويت بـ«حجب الثقة»، الذي أسقط حكومة ستيفان لوفين باغلبية 181 صوتاً (من أصل 349 برلمانياً) تاريخياً، إذ إنها المرة الأولى منذ 1980 التي يجري فيه اقتراح حجب ثقة حظي باغلبية كافية.

وبات لوفين في وضع تصريف أعمال، إلى أن يقرر خلال أسبوع ما إذا كانت البلاد ستذهب نحو مداولات لتكليف رئيس حكومة جديد، أو انتخابات مبكرة، قبل نحو 15 شهراً من موعدها الرسمي. وسيسعى يمين الوسط للحصول على تكليف البرلمان له لتشكيل حكومة بديلة، وسط خلافات عميقة على دور يمين متشدد، بات يؤثر على السياسة، على عكس تعهد الأحزاب بعدم التعاون معه بعد انتخابات 2018.

وشكل حزب «ديمقراطيو السويد» اليميني المتشدد دافعاً قوياً لحصول حجب الثقة على أغلبية برلمانية بدت غريبة، بتوافق اليسار واليمين على إسقاط حكومة مرضي عنها من اليسار السويدي. وكانت الأزمة قد تفجرت على خلفية قضية الإسكان، والخشية من عدم تأمينها للمواطنين مستقبلاً، بعدما كشف لوفين عن توافق مع حزب «الوسط» (يمين وسط)، لترك السوق يحدد أسعار إيجارات بسياسة ثابتة في سقف إيجارات المساكن الشعبية. وكان أمام رئيس الحكومة مخرجان لا ثالث لهما، في حال لم يقبل بالتسوية: الاستقالة أو الإعلان عن انتخابات مبكرة. ومنذ سبتمبر/ أيلول 2018 تعيش السويد عملية تجاذب غير مسبوق على مستوى البرلمان. فبعدما تعهدت الأحزاب السياسية، من اليسار واليمين، بعدم منح اليمين القومي المتشدد في حزب «ديمقراطيو السويد» أي نفوذ سياسي، بعد حصوله على نحو 17 في المائة من أصوات الناخبين، اضطر لوفين إلى قبول دعم «الوسط» الليبرالي لتشكيل حكومته في يناير/ كانون الثاني 2019. ويبدو أن ذهاب مختلف الأحزاب في معسكر اليمين، وبدعم «اليسار الاشتراكي»، إلى الموافقة على مقترح زعيم «ديمقراطيو السويد» جيمي أوكسون، لحجب الثقة عن حكومة يسار الوسط، بعد لحظة فارقة في سياسات الأحزاب، بما يشكله من تراجع عن التعهد السابق بمنعه من التأثير في السياسات، رغم أنه يحتل المرتبة الثالثة في البرلمان السويدي.

وإذا كان جوهر الخلاف الأخير تمثل في استجابة لوفين لضغوط الليبراليين، كشرط رئيس لتقديم الحزب في 2019 دعماً برلمانياً لحكومته، فقد حاول الحزب «الاجتماعي الديمقراطي» الحاكم تأخير حجب الثقة، بتقديمه مقترحاً لتأخير مناقشة قانون الإيجارات الجديد حتى سبتمبر/ أيلول المقبل. لكن رفض اليسار الاشتراكي المقترح، فتح الباب أمام اليمين ويمين الوسط السويدي لاقتناص فرصة لزعزعة استقرار تحالف الحكم في استوكهولم.

ولا تتوقف مشكلة الحكم في السويد عند قانون الإيجارات، بل تتجاوز ذلك إلى امتعاض واضح من سياسات الهجرة واللجوء، وهي قضية يلعب على وترها «ديمقراطيو السويد»، ويتساوق معها يمين الوسط. وبالأخص الحزب «الديمقراطي المسيحي» بزعامة إيبا بوسك، الذين يتخذون موقفاً سلبياً من اللاجئين كقضية مركزية، و«الاعتدال» بزعامة أولف كريسترسون، الساعي لترؤس حكومة يمين وسط، دون تعاون مع اليمين المتشدد. وتتعرض الحكومة لانتقادات مستمرة بشأن سياسة الهجرة، رغم محاولات يسار الوسط الظهور بمظهر المتشدد فيها منذ 2016. ويطالب اليمين بتبني سياسات ترحيل اللاجئين بصفة مؤقتة إلى دولهم الأصلية، فيما يذهب القوميون المتشددون إلى ضرورة تبني بلادهم النموذج الدنماركي مع اللاجئين السوريين، باعتبار منطقتي دمشق وريفها «آمنتين» لترحيل الآتين منهما.

وكانت السويد قد استقبلت في ذروة تدفق اللاجئين في 2015 نحو 163 ألفاً منهم، أغلبهم من السوريين، ما دفع الحكومة لانتهاج سياسة متشددة في الأعوام التالية، حيث أغلقت حدودها مع الدنمارك، منعاً لوصول المزيد من اللاجئين. واستغل حزب «ديمقراطيو السويد» الجلسة البرلمانية، أمس الإثنين، لمهاجمة سياسات الحكومة في قضايا انتشار الجريمة والبطالة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مركزاً على «غياب سياسات هجرة ودمج واضحة، ما يجعل السويد تواجه أزمة وجودية تاريخية»، بحسب أوكسون.

وأزمة الحكم في السويد ممتدة منذ بداية 2019، حيث وجد «اليسار الاشتراكي» نفسه خارج التأثير على الحكومة، بعدما دخل لوفين (وهو شخصية نقابية سابقاً)، في اتفاق، سمي بـ«اتفاق يناير» مع حزب «الوسط» لتأمين أغلبية في البرلمان، بعد 4 أشهر من فشل السياسيين بتشكيل حكومة على خلفية انتخابات 2018. ويبدو أن اليسار حاول من خلال اقتناص فرصة أزمة «الإيجارات» أن يثبت مرة أخرى أن دعمه البرلماني، وعدم التصويت لحجب الثقة عن رئيس حكومة يسار وسط، ليس أمراً مسلماً به. ويبدو غريباً أن يتوافق حزبان متنافران في اليسار واليمين القومي المتشدد لإسقاط لوفين، وهو ما يشير إلى مأزق حقيقي تعيشه السياسة السويدية منذ أن بدأ هذا اليمين يفرض نفسه على الساحة السياسية، بعد تزايد شعبيته على خلفية خطاب ينتقد بالأساس سياسة وجود لاجئين ومهاجرين وإبراز مشاكل الدمج في المجتمع.

سيسعى يمين الوسط للحصول على التكليف لتشكيل حكومة

لا تتوقف مشكلة الحكم بالسويد عند قانون إيجارات المنازل

شرق غرب

واشنطن تقترح على بيونغ يانغ عقد لقاء

اقترح المبعوث الأميركي الخاص إلى كوريا الشمالية سونغ كيم، من سيول أمس الإثنين، لقاء ممثلين عن بيونغ يانغ «في أي مكان وأي وقت». وحث كيم، أثناء زيارة إلى كوريا الجنوبية، أعضاء مجلس الأمن على التطبيق الصارم للقرارات المتخذة ضد كوريا الشمالية، والتي تنصّ على الحدّ من عمليات استيرادها النفط، وكذلك عمليات تصدير الفحم وغيرها من المبضائع.

(فرانس برس)

اوروبا تعاقب 86 مسؤولا وشركة بيلاروسية

أعلن مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أمس الإثنين، فرض عقوبات، تشمل حظر السفر وتجميد الأصول، على 86 مسؤولاً وشركة من بيلاروسيا. وقال دبلوماسيون إن العقوبات تهدف لزيادة الضغط على الرئيس الكسندر لوكاشينكو بسبب إجبار طائرة على الهبوط في مينسك في 23 مايو/أيار الماضي، واعتقال المعارض رومان بروتاسيفيتش.

(رويترز)

تركيا: «الدستورية» تقبل دعوى إغلاق «الشعوب»

قبلت المحكمة الدستورية العليا في تركيا، أمس الإثنين، مذكرة الادعاء العام المطالبة بإغلاق حزب «الشعوب الديمقراطي» الكردي المعارض. وقررت النظر لاحقاً في طلب المحكمة الإدارية العليا تجميد دعم خزينة الدولة للحزب، وتجميد أصوله المالية وحساباته المصرفية. وبحسب خبراء قانونيين فإنه يتوقع أن تستمر المحاكمة من 8 أشهر إلى نحو العام، بسبب كثرة «الأدلة» في المذكرة، والتي تتضمن تهماً تتعلق بالإرهاب نتيجة الارتباط بحزب «العمال الكردستاني».

(العربي الجديد)

استنجاد بلافروف وشويغو لإنقاذ «روسيا الموحدة»

بوتين يضحي بمدفيديف قبل الانتخابات

يسعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى ضمان أغلبية دستورية في انتخابات الدوما في سبتمبر، وسط تراجع شعبية حزب «روسيا الموحدة»، ما دفعه إلى التضحية بصديقه ديمتري مدفيديف، وفرض أسماء يعتبرها أكثر قبولاً

سامر إلياس

قبل ثلاثة أشهر على انتخابات مصيرية لـ«الدوما» الروسي (البرلمان)، استبعد حزب «روسيا الموحدة» الحاكم، رئيسه ديمتري مدفيديف، عن صدارة القائمة الانتخابية الفيدرالية للحزب الذي تراجعت شعبيته كثيراً، لأسباب كثيرة، أبرزها تراجع دخل المواطنين، وتأثيرات وباء كورونا، وتورط بعض المسؤولين في قضايا فساد. وفي مفاجأة من العيار الثقيل، عرض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال مؤتمر الحزب، يوم السبت الماضي، أسماء الشخصيات التي ستتصدر قائمة الحزب في الانتخابات المقررة في 19 سبتمبر/أيلول المقبل.

وللمرة الأولى منذ انتخابات 2007، لا يقود قائمة الحزب شخص واحد، بعدما تناوب بوتين ومدفيديف على تصدّر القائمة. ويشارك الحزب في الانتخابات بقائمة يقودها خمسة أشخاص، منهم «سياسيان ثقيلان»، بحسب وصف بوتين لوزيري الدفاع والخارجية، سيرغي شويغو وسيرغي لافروف، إضافة إلى ثلاث شخصيات «تكنوقراط» ساهموا بشكل لافت في تطور روسيا وحمايتها خلال العامين الماضيين، وهم كبير الأطباء في المستشفى رقم 40 في بلدة كومونوركا بضواحي موسكو، دينيس بروتسينكوف، الذي كان رافق بوتين في جولة تفقدية في مارس/آذار 2020 لقسم العزل لمرضى كورونا في المستشفى، وآنا كوزنيتسوفا، مفوضة حقوق الطفل لدى الرئيس، والتي اشتهرت أخيراً بتصريحاتها حول وجوب عدم مشاركة الأطفال القاصرين في تظاهرات المعارضة، وإعادة مئات أطفال «الدواعش» الروس من سورية والعراق. كما تضمّ اللائحة، الرئيسة المشاركة لمنظمة «الجبهة الشعبية الروسية»، يلينا شميليوفا، والمعروفة بإدارتها صندوق «الموهبة والنجاح» الذي يطور مركز «سيريوس» في مدينة سوتشي للأطفال المتفوقين.

واللافت أنّ الشخصيات التي تتصدر القائمة ليسوا أعضاء في الحزب، باستثناء شويغو الذي يشارك للمرة الأولى منذ 2003 في قائمة الحزب الذي أسسه مع عدد من السياسيين الروس، بعد دمج عدد من الأحزاب والحركات ليتحول إلى حزب السلطة. ويرجح ألاّ يشارك المرشحون الخمسة في أعمال «الدوما» المقبلة، نظراً للمهمات الموكلة إليهم حالياً. ومعلوم أن الطبيب بروتسينكوف، أعلن أنّه كان لا ينوي الترشح للانتخابات، نظراً لأنّه يفضل التفرغ لعمله في المستشفى، وليست لديه القدرة في مجال صوغ القوانين والتشريعات. لكنّ الطبيب الروسي غيّر رأيه، بعدما تحدث إليه بوتين، وأقنعه بأهمية تعميم تجربة محاربة كورونا على جميع المناطق الروسية، قبل الإعلان عن القائمة، بحسب ما صرّح بروتسينكوف لمحطة «روسيا 1» الحكومية. من جهتها، قالت شميليوفا إنّها فوجئت باختيارها في القائمة، وإنّ الرئيس أخبرها باختياره قبل يوم فقط من المؤتمر. وأضافت أنّ من المبكر الحديث عن مخططاتها المستقبلية، وفي ما إذا كانت ستتفرغ للعمل البرلماني. كما أكدت كوزنيتسوفا أنّها تعمل ضمن فريق الرئيس، ولذلك فمصيرها مرتبط بقراراته.

وذكر موقع «إر بي كا» الروسي، أنّه أرسل طلبين لوزارتي الدفاع والخارجية حول مخططات شويغو ولافروف المستقبلية، لكنّه لم يحصل على جواب بخصوص العمل في الدوما.

أمام الأمر الواقع

ونقل موقع «بي بي سي» باللغة الروسية، عن مصدر في قيادة «روسيا الموحدة» أنّ 99 في المائة من أعضاء الحزب لم يعلموا باستبعاد مدفيديف إلاّ في صبيحة يوم المؤتمر، وأنّ القرار اتخذ بسرّية من قبل الطاقم القريب من بوتين. ونقل موقع «ميدوزا» الإخباري عن مصدر مقرب من مدفيديف، أنّ الأخير «كان متأكداً حتى بداية الأسبوع الماضي، أنّه سوف يتصدر القائمة الانتخابية للحزب»، مشيراً إلى أنّ الأخير «عرف بموضوع استبعاده من القائمة قبل يومين أو ثلاثة أيام فقط من انعقاد المؤتمر». ونقل «ميدوزا» عن مصدر آخر قوله إنّ بوتين «وضع مدفيديف أمام الأمر الواقع»، ما يفسر المزاج السيئ للأخير أثناء المؤتمر، والذي انعكس على تعابير وجهه.

وبدأ الحديث عن إمكانية استبعاد مدفيديف عن رأس القائمة منذ أشهر. وفي 8 يونيو/ حزيران الحالي، نقل موقع «إر بي كا» عن مصدر في ديوان الرئاسة، أنّ «السيناريو الرئيسي للقائمة الانتخابية لحزب روسيا الموحدة، ينطلق من عدم حصرها في شخصية واحدة في حال عدم رغبة بوتين في ذلك، بل إدراج عدد من الشخصيات».

غاب مدفيديف عن الساحة السياسية عملياً منذ 2018 (Getty)

> تناوب بوتين ومدفيديف على تصدر القائمة منذ 2007

وإضافة إلى رئاسة الحزب، يشغل مدفيديف منصب نائب رئيس مجلس الأمن، وهو منصب أقرب إلى الفخري، ابتكره بوتين لصديقه بعد استقالة الأخير من رئاسة الحكومة في مطلع 2020. وشغل مدفيديف منصب الرئيس الروسي بين 2008 و2012، ضمن عملية تبادل المناصب قبل عودة بوتين إلى الرئاسة. وتراجعت شعبية مدفيديف بشكل كبير منذ تبني حكومته في عام 2018 قانون رفع السن التقاعدي، ولاحقاً غيابه عن الساحة السياسية عملياً. وفي أحدث استطلاعات رأي نظمها المركز الروسي لدراسة الرأي العام، «فينسوم» الحكومي، فإن 66,6 في المائة قالوا إنّهم لا يثقون في مدفيديف. وأظهرت نتائج الاستطلاع ذاتها أنّ الثقة في رئيس الحزب الشيوعي الروسي، غينادي زوغانوف، ورئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي، فلاديمير جيرينوفسكي، أكبر بكثير من الثقة بمدفيديف وبقادة «روسيا الموحدة»، ما يمكن أن يفسر إبعاد مدفيديف وقادة الحزب الآخرين عن القائمة.

في المقابل، يبدو أنّ الكرملين اختار بعناية «الخماسي القائد» لتصدر قائمة «روسيا الموحدة» بما يتوافق مع أهداف كسب أكبر قدر ممكن من الجمهور الانتخابي. ففي ظل الحديث عن قوة روسيا الصاعدة، والإنجازات العسكرية، وتحديث الجيش وتزويده بـ«أسلحة لا تقهر»، زادت شعبية شويغو كمدافع عن قوة البلد في وجه حلف شمال الأطلسي «ناتو». ومع الحديث في «بروباغاندا» الكرملين عن عودة روسيا عالمياً كقوة عظمى، وتعطيل محاولات الغرب للحدّ من تطورها، يبرز بقوة اسم الوزير لافروف كمدافع عن الوطنية والقيم الروسية ومصالح روسيا في العالم على رأس دبلوماسية نشطة. وعلى الرغم من عدم ارتباط الأسماء الثلاثة الأخرى بالسياسة، فإنّ الاختيار يصب في دعم حديث الكرملين عن تركيزه على قضايا تحسين الخدمات الطبية، وأوضاع الأطفال والأسر، وزيادة الاستثمار في قطاع التعليم وتحسين نوعيته.

أغلبية دستورية

وواضح أنّ الكرملين قرر «التضحية» بصديق بوتين الوفي مدفيديف، من أجل ضمان أغلبية دستورية في انتخابات الخريف المقبل، واختار شخصيات يمكن أن ترفع أسهم الحزب لدى الجمهور الانتخابي المتردد، بعدما تعرضت شعبية «روسيا الموحدة» لهزات بسبب فضائح الفساد.

وعلى الرغم من أنّ الحزب قادر على كسب أكثر من نصف مقاعد «الدوما» وتمرير أيّ قوانين تحتاج إلى ثلثي الأصوات بتحالفه مع أحزاب «المعارضة النظامية» (الشيوعي، الليبرالي الديمقراطي، وروسيا العادلة)، وإقرار قوانين تحظر ترشح المعارضين الليبراليين، يبدو أن أهمية الانتخابات لتحديد آليات انتقال السلطة في 2024، لا تسمح بأي خطأ، ما دفع بوتين إلى التدخل شخصياً لحسم الموقف من أجل الحصول على أكثر من ثلثي أعضاء مجلس الدوما المقبل، أي أكثر من 300 عضو. ويبلغ عدد أعضاء كتلة «روسيا الموحدة» في مجلس «الدوما» الحالي، 335 عضواً، ولم يترشح نحو نصفهم للانتخابات المقبلة. وفي حين تبلغ نسبة تأييد «روسيا الموحدة» نحو 30 في المائة، بحسب استطلاعات نهاية إبريل/ نيسان الماضي، فإنّ الكرملين حدّد هدفاً في نهاية العام الماضي بالحصول على 45 في المائة من الأصوات عبر القائمة، على أن يستكمل ما يريد عبر المرشحين في الدوائر. ومعلوم أنّ «الدوما» يتألف من 450 عضواً، يُنتخب نصفهم عبر القوائم في دائرة انتخابية واحدة على صعيد روسيا، فيما يُنتخب النصف الآخر في الدوائر المحلية.